



التقرير السنوي الخامس والعشرون 2022



المحتوى

1 • تقرير مجلس الإدارة 2022

2 • تاريخ المصرف

3 • مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وهيئة الرقابة الشرعية 2022

4 • الإدارة العامة 2022

5 • الهيكل التنظيمي للمصرف 2022

6 • أهم المؤشرات المالية 2022

7 • تقرير المراجعين الخارجيين 2022

8 • تقرير هيئة الرقابة الشرعية 2022

9 • استراتيجيتنا

01

تقرير مجلس
الإدارة 2022

السيدات والسادة:

- أعضاء الجمعية العمومية
 - مندوب مصرف ليبيا المركزي
 - مندوب سوق المال الليبي
 - مراجعا الحسابات
- يتشرف مجلس الإدارة بتقديم تقريره السنوي عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 مسلطاً الضوء على نشاط المصرف ومركزه المالي خلال العام 2022.

أولاً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:

• مجلس الإدارة

وكان على النحو التالي:

الاسم	الصفة	ر
نعمان محمد البوري	رئيس مجلس الإدارة	1
عز الدين بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة	2
هشام حسني بي	عضو مجلس إدارة	3
حسين الشريدي	عضو مجلس إدارة	4
منذر الشحومي	عضو مجلس إدارة	5
عادل أبو شويشة	عضو مجلس إدارة	6
سامي بن غرسة	عضو مجلس إدارة	7
ستانلي دارسكي	عضو مجلس إدارة	8

• هيئة المراقبة:

وكان على النحو التالي:

الاسم	الصفة	ر
لطفي حدادة	رئيس هيئة المراقبة	1
عبد الرزاق الفرجاني	عضو هيئة المراقبة	2
نادية جعودة	عضو هيئة المراقبة	3
أسيم بلقاسم المنتصر	عضو هيئة المراقبة احتياطياً	4
حسين عبد الغني	عضو هيئة المراقبة احتياطياً	5

• هيئة الرقابة الشرعية:

وكانت على النحو التالي:

الاسم	الصفة	ر
عادل سالم الصغير	رئيس هيئة الرقابة الشرعية	1
طاهر علي الشاوش	عضو هيئة الرقابة الشرعية	2
وليد رمضان سالم	عضو هيئة الرقابة الشرعية	3

• الإدارة التنفيذية:

وكانت على النحو التالي:

الاسم	الادارة
المدير العام	فاروق بن خميس العبيدي
مدير مكتب المدير العام	سمية الرعوبي
مستشار الإدارة العامة	يوسف علي الشين
مدير الشؤون الإدارية	فاتح عبد الجليل عريبي
مدير قطاع الأعمال	أسامة بن عثمان النصاروي
مدير إدارة الائتمان	نادية علي كريد
مدير إدارة المخاطر	مهدي بن محمود عمار
مدير إدارة الدفع الإلكتروني	أحمد محمد صنوك
مدير الإدارة المالية	عبد السلام إبراهيم ميلاد
مدير إدارة الموارد البشرية	رفقة عبد المجيد الكوت
مدير إدارة تقنية المعلومات	سامي بن محمد بو زقرو
مدير إدارة التسويق والتواصل	مهدي أحمد المنقوش
مدير إدارة التمويل المتناهي الصغر	أسامة صلاح الدين البشاري
مدير إدارة العمليات	مهدي عبد الستار السعيد
مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر	هشام محمد والي
مدير إدارة التجزئة	عبد الله فرج أبو راس
مدير إدارة التحول الرقمي (ريفولف)	عبد المهيم محمود بن معتوق
مدير إدارة التدقيق الشرعي	مصعب بن حامد الرباحي
مدير مكتب إدارة المشاريع	دنيا محمد عجاج
مدير إدارة المراجعة المكلف	علا عثمان القرقي
مدير الإدارة القانونية المكلف	ندى محمد عصمان
مدير إدارة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال المكلف	عبد المنعم علي الشتيوي
مدير إدارة الشركات المكلف	عباس بن صالح أبوراس

ثانياً: الميزانية العمومية

1 - الأصول:

بلغ إجمالي الأصول في 2022/12/31 مبلغ 1,217,607,613 د.ل مقارنةً بمبلغ 978,928,299 د.ل في 2021/12/31 بفارق قدره 238,679,314 د.ل.

وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:

نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	698,151,978 د.ل
أرصدة لدى مصارف محلية وأجنبية	167,307,438 د.ل
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	7,198,877 د.ل
تمويلات إسلامية	219,171,262 د.ل
استثمارات في شركات تابعة	16,790 د.ل
استثمارات في شركات حليفة	796,667 د.ل
ممتلكات ومعدات	72,341,171 د.ل
موجودات غير ملموسة	12,426,832 د.ل
موجودات أخرى	40,196,598 د.ل
المجموع	1,217,607,613 د.ل

• القروض والتسهيلات:

بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 2022/12/31 مبلغ 7,198,877 د.ل (صافي)، مقارنةً بمبلغ 4,885,294 د.ل في 2021/12/31، بزيادة قدرها 2,313,583 د.ل. كما بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية (بالصافي) في 2022/12/31 مبلغ 219,171,262 د.ل مقارنةً بـ 22,183,266 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 196,987,996 د.ل. وتتألف هذه التمويلات عبر الفروع والإدارات ذات العلاقة.

• الاستثمارات المالية:

بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات في 2021/12/31 مبلغ 813,457 د.ل وهي على النحو التالي:

شركة الروابي للإنتاج الزراعي	150,000 د.ل
شركة تداول لتقنية المعلومات	600,000 د.ل
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	16,790 د.ل
شركة إلهام للتدريب	46,667 د.ل
إجمالي المساهمات	813,457 د.ل

• الأصول الثابتة:

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 72,341,171 د.ل مقارنةً بمبلغ 44,248,270 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 28,092,901 د.ل. تمثلت هذه الزيادة في اقتناء بعض الأصول (أثاث مكاتب) - أجهزة ومعدات - حواسيب - أجهزة صراف آلي - أراضٍ - مبانٍ.

2- الخصوم:

- **ودائع الزبائن:** بلغ رصيد هذا البند 675,258,287 د.ل مقارنةً بمبلغ 581,276,946 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 93,981,341 د.ل.

- **مخصصات أخرى:** 3,451,042 د.ل مقارنةً بمبلغ 5,841,857 د.ل في 2021/12/31 بانخفاض قدره 2,390,815 د.ل.

- **مطلوبات أخرى:** 197,150,819 د.ل مقارنةً بمبلغ 48,795,071 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 148,355,748 د.ل.

- **مجموع المطلوبات:** 875,860,148 د.ل مقارنةً بمبلغ 635,913,874 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 239,946,274 د.ل.

• حقوق الملكية:

• وتتمثل حقوق الملكية في البيان التالي:

- رأس المال المدفوع 100,000,000 د.ل.

- احتياطي قانوني: 119,723,905 د.ل.

- احتياطي تقييم أسعار الصرف 83,771,008 د.ل.

- أرباح مدورة: 20,140,244 د.ل.

- أرباح العام: 18,112,308 د.ل.

- مجموع حقوق الملكية: 341,747,465 د.ل.

• مجموع المطلوبات وحقوق الملكية:

بلغ إجمالي هذا البند في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 1,217,607.613 د.ل ليبي مقارنةً بمبلغ 978,928,299 د.ل في 2021/12/31 بزيادة قدرها 238,679,314 د.ل.

كما بلغ مجموع حقوق الملكية في 2022/12/31 مبلغ 341,747,465 د.ل مقابل 343,014,425 د.ل في سنة 2021. كما بلغ مجموع الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة في 2022/12/31 مبلغ 167,279,288 د.ل مقابل 226,769,996 د.ل في 2021/12/31.

• الاحتياطات:

بلغ الاحتياطي القانوني مبلغاً وقدره 119,723,905 د.ل.

• صافي أرباح العام:

18,112,308 د.ل.

• بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 64,425,158 د.ل مقارنةً بمبلغ 64,775,041 د.ل في 2021/12/31.

• كما بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 40,555,295 د.ل مقارنةً بمبلغ 38,266,340 د.ل في 2021/12/31.

• وبلغ صافي الدخل الشامل في 2022/12/31 بعد خصم الضرائب 18,112,308 د.ل مقارنةً بمبلغ 20,140,244 د.ل في 2021/12/31.

- الربح قبل الضريبة: 23,869,861 د.ل.

- ضريبة الدخل: 5,757,555 د.ل.

ربح السنة بعد الضريبة: 18,112,308 د.ل.

• الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة: 1.811 د.ل مقارنةً بـ 2.014 د.ل.

• مجموع حقوق الملكية في 2022/12/31: 341,747,465 د.ل مقارنةً بـ 2021/12/31 حيث كانت 343,014,425 د.ل.

• مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين في 2022/12/31: 1,217,607,613 د.ل مقارنةً بـ 2021/12/31 حيث كانت 978,928,299 د.ل.

• التزامات تعاقدية ومطلوبات محتملة في 2022/12/31: 167,279,288 د.ل، مقارنةً بمبلغ 267,769,996 د.ل في 2021/12/31. وبيان هذا البند على النحو التالي:

- خطابات ضمان: 15,935,069 د.ل مقارنةً بمبلغ 18,123,920 د.ل في 2021/12/31.

- اعتمادات مستندية: 151,344,219 د.ل مقارنةً بمبلغ 208,646,076 د.ل في 2021/12/31.

<تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية>

• المخصصات:

1 - مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد هذا البند في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 12,513,441 د.ل مقارنةً بـ 2021/12/31 حيث كان المخصص 11,782,980 د.ل.

2 - مخصص بدل الإجازات:

بلغ رصيد هذا البند في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 1,722,836 د.ل مقارنةً بمبلغ 1,427,733 د.ل في 2021/12/31.

3 - مخصص مخاطر عامة:

بلغ رصيد هذا البند في 2022/12/31 مبلغاً وقدره 1,728,206 د.ل مقارنةً بـ 2021/12/31 حيث بلغت قيمة هذا المخصص 4,414,124 د.ل، ووضِع هذا المبلغ على سبيل التحوط للتقليل من أي مخاطر طارئة قد تحدث مثل التسوية الضمانية النهائية مع صندوق الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال السنة المالية 2022 موضوع التقرير أصدر فيها (22) قرارات متعلقة بشؤون العمل وفق الجدول التالي:

القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة لسنة 2022

ت	موضوع القرار	رقم القرار	صدر بتاريخ
1	بشأن الموافقة على تحسين العلامة التجارية	1	2022/3/12
2	بشأن الموافقة على الميزانية التقديرية لسنة 2022	2	2022/3/19
3	بشأن اعتماد خطة المراجعة الداخلية	3	2022/3/19
4	بشأن اعتماد التوصية بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين	4	2022/3/19
5	بشأن تسمية مدير إدارة المخاطر	5	2022/3/19
6	بشأن تسمية مدير مكلف لإدارة الائتمان	6	2022/3/19
7	بشأن الموافقة على إنشاء وحدة تفتيش	7	2022/3/19
8	بشأن الموافقة على منحة لموظفي المصرف بمناسبة شهر رمضان	8	2022/3/19
9	بشأن تأسيس صندوق استثماري عقاري إسلامي مغلق	9	2022/6/22
10	بشأن الموافقة على إضافة عضو جديد للجنة الائتمان	10	2022/6/22
11	بشأن تحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية	11	2022/6/22
12	بشأن تدريب إدارة المراجعة الداخلية	12	2022/5/29
13	بشأن موافقة مجلس الإدارة على الشروع في تحضير الخرائط لملحق مبنى الإدارة	13	2022/6/22
14	بشأن تكليف أمين سر مجلس الإدارة	14	2022/6/22
15	بشأن نقل علاوة الإصدار	16	2022/11/27
16	بشأن اعتماد الاستراتيجية والميزانية التقديرية لسنة 2023	17	2022/6/22
17	بشأن دعوة الجمعية العمومية للمصادقة على القوائم المالية لسنة 2021 ومناقشة بعض البنود الأخرى المقترحة من المساهمين	18	2022/11/27
18	بشأن إنشاء وحدة بازل وتحديد أعضائها حسب ما ورد بمنشور مصرف ليبيا المركزي	19	2022/11/27
19	بشأن تشكيل لجنة وتحديد اختصاصاتها	20	2022/11/27
20	بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها	21	2022/12/17

إنجازات 2022:

- 1 - تحديث الهوية البصرية لأتيب تزامناً مع اليوبيل الفضي بما يتماشى مع المعايير الرقمية الحديثة.
- 2 -افتتاح فرع مصراتة لخدمة زبائن المنطقة الوسطى من شريحتي الشركات والأفراد.
- 3 - المنظومة المصرفية:
 - إطلاق تطبيق أتيب أونلاين باستخدام منصة "Temenos Infinity" المتكاملة مع منظومة "T24".
 - ربط المنظومة المصرفية "T24" بمنظومة "PTS" الخاصة بماستر كارد.
- 4 - توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لأتيب خارج الفروع المصرفية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي.
- 5 - النمو التدريجي لنماء تمويل، وذلك بتقديم خدماتنا لحوالي 60 مستفيد، وحجم معاملات بقيمة 2.3 مليون دل.

ومن خلال ما سُرد أعلاه نود الإفادة أن إيرادات المصرف واضحة، وتتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، بمراقبة وإشراف من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، وتحتسب المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وفي الختام نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي الذي أعده المراجعون الخارجيون وأهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الادارة خلال السنة المالية 2022. ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من مؤسسات وشركات وأفراد، ونؤكد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقات بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في ظل القواعد والأعراف المصرفية. ولا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أؤمن عالياً المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملون بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج متمنين التوفيق لمصرف السراي (أتيب) في مسيرته المتجددة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعمان البوري
رئيس مجلس الإدارة

02

تاريخ المصرف



1997

تأسس المصرف كشركة مساهمة ليبية تحت اسم «مصرف طرابلس الأهلي».

The bank was founded as a Libyan Shareholder Company under the name "Tripoli National Bank".



2007

تحول المصرف إلى مصرف تجاري بإدارة جديدة وتحت اسم «مصرف السراي للتجارة والاستثمار».

ATIB was registered as a commercial bank with the name "Assaray Trade & Investment Bank" under a new management.



2012

تعيين مجلس إدارة ومدير عام جديدين للمصرف والتعاقد مع شركة «Ernest & Young» الاستشارية لوضع استراتيجية جديدة للمصرف.

A new board and GM were appointed, and the consultancy company "Ernest & Young" was contracted to lay down the new strategy of the bank.



2013

إطلاق المشاريع الاستراتيجية مثل تغيير المنظومة المصرفية، والهوية المؤسسية الجديدة، وتطوير بيئة الأعمال ومستوى الخدمات المقدمة في الفروع.

The launch of strategic projects including the new core banking system and the development of business-oriented services in the branches.



2014

المصرف يساهم بنسبة 10% في شركة تداول للتقنية، كشريك استراتيجي للحلول المالية الإلكترونية.

ATIB becomes a shareholder in Tadawul Technology with 10%.



2019

رفع رأس مال المصرف إلى 100,000,000 د.ل. وإفتتاح المقر الرئيسي للمنطقة الشرقية.

ATIB increases its capital to 100,000,000 LYD. Opening of the Eastern Region Headquarter.



2018

افتتاح مبنى الإدارة العامة بقرجي وفرع ميزران الجديد.

Opening the new Headquarter building and Mizran new branch.



2017

أُتِيب يفتتح فرعين في طرابلس وبنغازي.

ATIB opens 2 branches in Tripoli and Benghazi.



2016

المصرف يحقق ربحاً بلغ 11.7 مليون دينار.

ATIB net profit reaches 11,7 million LYD.



2015

المصرف لأول مرة ينهي سنة مالية بدون خسائر.

The bank breaks even without any losses for the first time.

2020

المصرف يبدأ التحول إلى منظومة مصرفية حديثة.

ATIB start implementing a new core banking system.



2021

إطلاق محفظة «أتيب Pay» الإلكترونية التي تعمل بالتقنية البايومترية، وإتمام عملية التحول إلى منظومة تيمنوس الحديثة في وقت قياسي.

ATIB launches "ATIB Pay", a brand new e-wallet with biometric technology; and in a record time converts to its new core banking system from "Temenos"



2022

تحديث الهوية البصرية لأتيب. افتتاح فرع مصراتة. إطلاق تطبيق أتيب أونلاين.

Updating ATIB's visual identity. Opening Misrata branch. Launching ATIB Online application.

03

مجلس الإدارة
ولجنة المراقبة
وهيئة الرقابة الشرعية
2022

• أعضاء مجلس الإدارة:

الصفة	الاسم	ر
رئيس مجلس الإدارة	نعمان محمد البوري	1
نائب رئيس مجلس الإدارة	عز الدين بن حميدة	2
عضو مجلس إدارة	هشام حسني بي	3
عضو مجلس إدارة	حسين الشريدي	4
عضو مجلس إدارة	منذر الشحومي	5
عضو مجلس إدارة	عادل أبو شويشة	6
عضو مجلس إدارة	سامي بن غرسة	7
عضو مجلس إدارة	ستانلي دارسكي	8

• أعضاء هيئة المراقبة:

الصفة	الاسم	ر
رئيس هيئة المراقبة	لطفي حدادة	1
عضو هيئة المراقبة	عبد الرزاق الفرجاني	2
عضو هيئة المراقبة	نادية جعودة	3
عضو هيئة المراقبة احتياطياً	أسيم بلقاسم المنتصر	4
عضو هيئة المراقبة احتياطياً	حسين عبد الغني	5

• أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

الصفة	الاسم	ر
رئيس هيئة الرقابة الشرعية	عادل سالم الصغير	1
عضو هيئة الرقابة الشرعية	طاهر علي الشاوش	2
عضو هيئة الرقابة الشرعية	وليد رمضان سالم	3

04

الإدارة العامة
2022

• الإدارة التنفيذية:

الاسم	الإدارة
فاروق بن خميس العبيدي	المدير العام
سمية الرعوبي	مدير مكتب المدير العام
يوسف علي الشين	مستشار الإدارة العامة
فاتح عبد الجليل عريبي	مدير الشؤون الإدارية
أسامة بن عثمان النصراوي	مدير قطاع الأعمال
نادية علي كريد	مدير إدارة الائتمان
مهدي بن محمود عمار	مدير إدارة المخاطر
أحمد محمد صنوك	مدير إدارة الدفع الإلكتروني
عبد السلام إبراهيم ميلاد	مدير الإدارة المالية
رفقة عبد المجيد الكوت	مدير إدارة الموارد البشرية
سامي بن محمد بو زقرو	مدير إدارة تقنية المعلومات
مهند أحمد المنقوش	مدير إدارة التسويق والتواصل
أسامة صلاح الدين البشاري	مدير إدارة التمويل المتناهي الصغر
مهدي عبد الستار السعيد	مدير إدارة العمليات
هشام محمد والي	مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر
عبد الله فرج أبو راس	مدير إدارة التجزئة
عبد المهيم محمود بن معتوق	مدير إدارة التحول الرقمي (ريفولف)
مصعب بن حامد الرباحي	مدير إدارة التدقيق الشرعي
دنيا محمد عجاج	مدير مكتب إدارة المشاريع
علا عثمان القرقي	مدير إدارة المراجعة المكلف
ندى محمد عصمان	مدير الإدارة القانونية المكلف
عبد المنعم على الشتيوي	مدير إدارة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال المكلف
عباس بن صالح أبوراس	مدير إدارة الشركات المكلف

05

الهيكل التنظيمي
للمصرف 2022

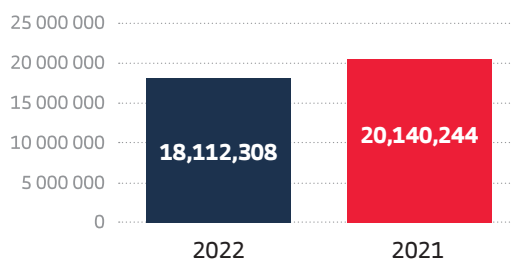


06

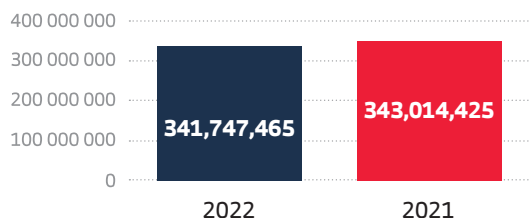
أهم المؤشرات
المالية 2022

2022	2021	2020	2019	2018	حجم نشاط المصرف
875,860,148	630,072,017	98,219,592	419,896,761	445,067,993	إجمالي الودائع
226,370,139	26,929,432	16,665,745	22,935,311	4,954,418	إجمالي القروض بالصافي
1,217,607,613	978,928,299	1,232,679,070	655,268,775	485,828,981	إجمالي الأصول
341,747,465	343,014,425	245,833,650	230,002,996	39,018,105	إجمالي حقوق الملكية
مكونات بيان الدخل					
64,425,158	64,775,041	50,181,179	47,387,558	27,788,003	إجمالي الإيرادات
40,555,295	38,215,171	29,070,525	28,909,665	20,079,576	إجمالي مصاريف النشاط
3,451,042	5,841,857	4,649,828	5,369,018	1,741,883	إجمالي المخصصات
18,112,308	20,140,244	15,830,654	14,037,871	6,144,503	إجمالي الأرباح بعد الضرائب
مؤشرات حقوق الملكية					
1,5%	1,8%	1,7%	2,5%	1,5%	نسبة الأرباح من إجمالي الأصول
5,3%	8,1%	6,7%	10,4%	17,2%	نسبة الأرباح من إجمالي حقوق الملكية

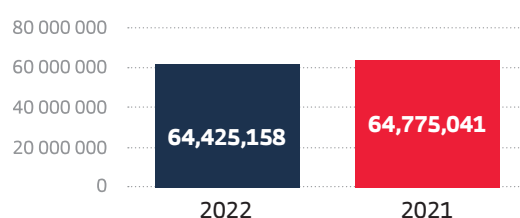
إجمالي الأرباح بعد الضرائب



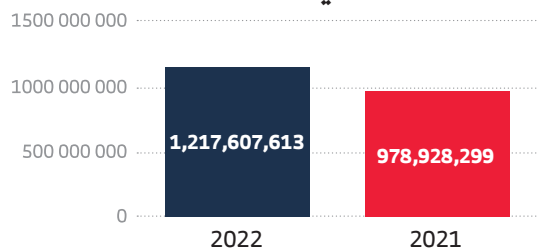
إجمالي حقوق الملكية



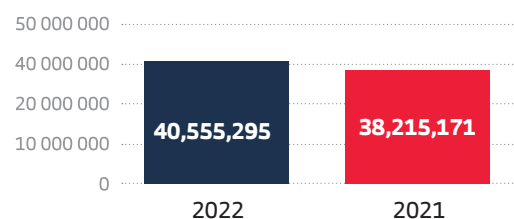
إجمالي الإيرادات



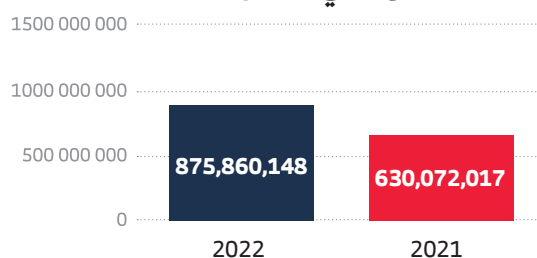
إجمالي الأصول



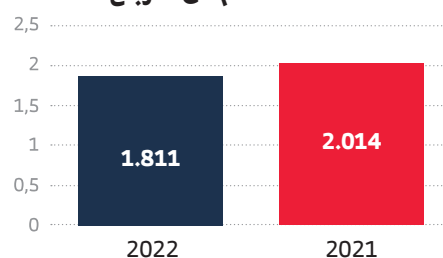
إجمالي مصاريف النشاط



إجمالي الودائع



حصة السهم من الأرباح



07

تقرير المراجعين
الخارجيين 2022

تقرير مكتب اعمار علي الشتيوي

مصرف السراي للتجارة والاستثمار
القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022



مصرف السراي للتجارة والاستثمار
القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الصفحات	ت ر
6 - 3	1. تقرير مراجع الحسابات
7	2. المركز المالي
8	3. قائمة الدخل
9	4. التغيرات في حقوق الملكية
10	5. التدفقات النقدية
31 - 11	6. الإيضاحات

الموافق : 20 / 03 / 2023

مكتب

محاسب ومراجع قانوني

رقم القيد - 364 -

خبر حسابي معتمد لدى المحاكم

والمصارف الليبية

الإشاري : 2023 / 2023

أعمار علي الشتيوي

تقرير مدقق الحسابات المستقلين

إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022 وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقا لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في ليبيا، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقا لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقا لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

مكتب أعمار علي الشتيوي
محاسب ومراجع قانوني
رقم القيد (364)

3

هـ : 091 716 2523

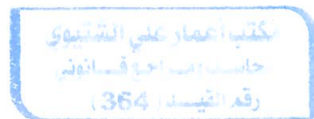
لقد قمنا بالمهام المذكورة في فترة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

تدني قيمة أرصدة المصرف لدى مصارف لبنان/ بيروت:

التدني في قيمة أرصدة المصرف لدى مصارف بيروت نتيجة ما تعرض له المصرف ودولة لبنان بشكل عام هي أحد أهم الأمور التي تؤثر على أرصدة المصرف حسب إيضاح رقم (4)، بالإضافة إلى كونها من الأمور التي تتطلب الكثير من الإجهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني، يتم تطبيق الإجهاد على مدخلات عملية قياس التدني، بما فيها تقييم الضمانات أن وجدت والقيمة التي من المحتمل إسترجاعها و الفترة الزمنية لذلك واحتساب مخصص التدني. يتم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات استخدام الادارة التقديرات الاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم تحديد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي. تشكل التسهيلات الائتمانية جزء كبيراً من أصول المصرف، ونظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعليمات مصرف ليبيا المركزي، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية. بلغ رصيد مجموع التسهيلات الائتمانية والتمويلات الإسلامية للمصرف مبلغ 234,033,636 دينار ليبي ومخصصات التدني مبلغ 15,089,046 دينار ليبي كما في 31 ديسمبر 2021. تم عرض سياسة مخصص التدني في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية ضمن إيضاح (2-3).

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام

إن إجراءات التحقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم اتباع الادارة التعليمات مصرف ليبيا المركزي في احتساب مخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات ومدى تماشيها مع السياسات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي في احتساب المخصصات على القروض غير المنتظمة كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية المنتظمة وغير المنتظمة



على مستوى المصرف ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة العملاء المالية وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة إلى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات ومدى اتباع المصرف لتعليمات الجهات الرقابية.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمبينة في الإيضاح رقم (5).

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للمصرف.

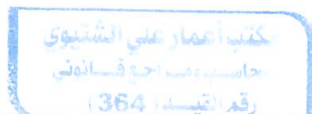
مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية مأخوذة كلياً خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً إن المراجعة التي تجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

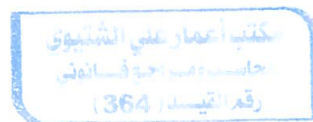
إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

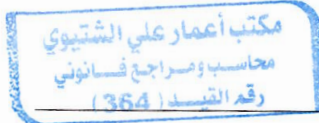


- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف .
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة ، وبناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، و فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار .و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري ، فعلينا الإشارة في تقرير المراجعة إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية .إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة ، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف .
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل .

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق .

أعمار على الشثوي
محاسب ومراجع قانوني



مصرف السراي للتجارة والاستثمار
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022

الموجودات	إيضاحات	2022 دينار ليبي	2021 دينار ليبي
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	3	698,151,978	628,726,156
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	4	167,307,438	213,486,002
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	5	7,198,877	4,885,294
تمويلات إسلامية بالصافي	6	219,171,262	22,183,266
استثمارات في شركات تابعة	7	16,790	16,790
استثمارات في شركات حليفة	8	796,667	796,667
ممتلكات ومعدات	9	72,341,171	44,248,270
مشاريع تحت التنفيذ	10	0	20,547,502
موجودات غير ملموسة	11	12,426,832	9,108,799
موجودات أخرى	12	40,196,598	34,929,553
مجموع الموجودات		1,217,607,613	978,928,299
المطلوبات			
ودائع العملاء	13	675,258,287	581,276,946
مخصصات أخرى	14	3,451,042	5,841,857
مطلوبات أخرى	15	197,150,819	48,795,071
مجموع المطلوبات		875,860,148	635,913,874
حقوق الملكية	16		
رأس المال المدفوع		100,000,000	100,000,000
علاوة إصدار		-	110,280,350
احتياطي قانوني		119,723,905	5,485,792
احتياطي تقييم أسعار الصرف		83,771,008	91,277,285
أرباح مدورة		20,140,244	15,830,754
أرباح العام		18,112,308	20,140,244
مجموع حقوق الملكية		341,747,465	343,014,425
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,217,607,613	978,928,299
التزامات تعاقدية ومطلوبات محتملة	24	167,279,288	226,769,996

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية

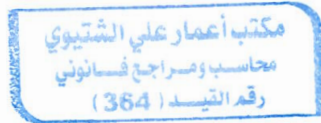
نعمان محمد البوري

رئيس مجلس الإدارة

فاروق بن خميس العبيدي

المدير العام





مصرف السراي للتجارة والاستثمار قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021	2022	إيضاحات	
40,685,041	35,978,623	17	إيرادات العمولات
1,066,808	17,486,647	18	إيرادات التمويلات الإسلامية
22,995,654	10,727,317		إعادة تقييم العملات الأجنبية
27,538	232,571		إيرادات أخرى (بريدية - وبرقية)
64,775,041	64,425,158		إجمالي الإيرادات التشغيلية
-15,781,725	-18,356,152	19	نفقات الموظفين
-4,390,437	-5,506,648	9,11	استهلاك وإطفاء
-15,794,178	-16,233,178	20	مصروفات إدارية وعمومية
-600,000	-730,460	5	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
0	-1,465,519	6	مخصص تدني التمويلات الإسلامية
-1,700,000	1,736,662		مخصص مخاطر عامة
-38,266,340	-40,555,295		إجمالي المصاريف التشغيلية
26,508,701	23,869,863		الربح قبل الضريبة
-6,368,457	-5,757,555	21	ضريبة الدخل
20,140,244	18,112,308		ربح السنة بعد الضريبة
			بنود الدخل الشامل
20,140,244	18,112,308		صافي الدخل الشامل
2.014	1.811	22	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية

نعمان محمد البوري

رئيس مجلس الإدارة



فاروق بن خميس العبيدي

المدير العام



مصرف السراي للتجارة والاستثمار

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2022	رأس المال دينار ليبي	علاوة اصدار دينار ليبي	احتياطي قانوني دينار ليبي	احتياطي تقييم عملة دينار ليبي	أرباح مدورة دينار ليبي	إجمالي حقوق الملكية دينار ليبي
الرصيد في أول يناير 2022	100,000,000	110,280,350	5,485,792	-	20,140,244	235,906,386
إحتياطي قانوني			3,957,763			3,957,763
توزيعات						-
إعادة تقييم العملة				83,771,008		83,771,008
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-110,280,350	110,280,350		18,112,308	18,112,308
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	100,000,000	-	119,723,905	83,771,008	38,252,552	341,747,465
2021	رأس المال دينار ليبي	علاوة اصدار دينار ليبي	احتياطي قانوني دينار ليبي	احتياطي تقييم عملة دينار ليبي	أرباح مدورة دينار ليبي	إجمالي حقوق الملكية دينار ليبي
الرصيد في أول يناير 2021	100,000,000	110,280,350	740,174	-	34,813,127	245,833,651
إحتياطي قانوني			4,745,618		-4,745,618	-
توزيعات					-14,236,754	-14,236,754
إعادة تقييم العملة				91,277,285		91,277,285
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-		-	20,140,244	20,140,244
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	100,000,000	110,280,350	5,485,792	91,277,285	35,970,998	343,014,425

مصرف السراي للتجارة والاستثمار

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021	2022	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
20,140,244	18,112,308	ربح السنة بعد الضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية
4,390,437	5,506,648	استهلاك واطفاء
600,000	730,461	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
	1,465,518	مخصص تدني التمويلات الإسلامية
1,700,000	-1,736,662	مخصص مخاطر عامة
		التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
84,965,191	-26,620,147	احتياطي الزامي لدى مصرف ليبيا المركزي
-1,348,839	-3,044,044	قروض وتسهيلات ائتمانية
-9,053,976	-198,453,514	تمويلات اسلامية
-344,396,993	93,981,341	ودائع العملاء
-26,041,754	-5,267,045	موجودات أخرى
-507,971	-654,153	مخصصات أخرى
-7,726,582	148,355,748	مطلوبات أخرى
-277,880,243	32,376,459	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-9,208,998	-30,260,303	شراء ممتلكات ومعدات
-1,450,007	-6,657,279	شراء موجودات غير ملموسة
-20,547,502	20,547,502	مشاريع تحت التنفيذ
-31,206,507	-16,370,080	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-14,236,754	-11,872,991	توزيعات
91,277,285	-7,506,277	احتياطي تقييم أسعار الصرف
77,040,531	-19,379,268	صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التمويلية
-232,046,219	-3,372,889	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
1,012,655,795	780,609,576	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
780,609,576	777,236,687	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

23

تقرير حول تدقيق البيانات المالية 31 ديسمبر 2022

لمصرف السراي للتجارة والاستثمار

1. عام

تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار " شركة مساهمة ليبية " في 1995/11/01 ويمارس نشاطه وفقاً لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته اللاحقة، والقانون التجاري وتعديلاته، واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاهما، وللمصرف الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، وتكون أصوله ضامنة لالتزاماته دون غيرها .

يمارس المصرف أعماله من خلال مركزه الرئيسي في مدينة طرابلس - ليبيا، ويتمثل غرض المصرف في القيام بجميع الأعمال والأنشطة المصرفية الاستثمارية وكافة ما يستلزمه العمل المصرفي والمالي من الأعمال المكملة لنشاطه أو المرتبطة به .

كما يمارس المصرف أعماله من عمليات فتح الحسابات وقبول الودائع بالإضافة إلى الأعمال المصرفية والمالية مع المصارف التجارية المحلية وأية أعمال أخرى تتعلق بالنشاط المصرفي ويأذن له مصرف ليبيا المركزي بممارستها .

2. أسس إعداد القوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية

(1.2) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية النافذة وتعليمات مصرف ليبيا المركزي .

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة .

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية .

أن الدينار الليبي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف.

(2.2) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل

- متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.
- في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :
- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة: يتم احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة الديون ضمن الأسس الموضوعية من قبل مصرف ليبيا المركزي .
 - مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقا للأنظمة والقوانين والمبادئ المحاسبية ويتم احتساب وأثبت مخصص الضريبة اللازم.
 - تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.
 - تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل الشامل للسنة.
 - مخصصات القضايا: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني في المصرف.

(3.2) السياسات المحاسبية الهامة

الممتلكات والمعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالكلفة وتظهر بقائمة المركز المالي مخصصاً منها الاستهلاك المتراكم ومخصص التدني في قيمتها إن وجد وتتضمن كلفة الأصل الثابت قيمة النفقات المرتبطة بهذا الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام .

يتم حساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل وذلك على النحو التالي :

العمر الإنتاجي (السنوات)

50

مباني

5

وسائط نقل

7

معدات وأجهزة وأثاث

4

أجهزة الحاسب الآلي

يتم إثبات قيمة الإضافات على الممتلكات والمعدات خلال الفترات اللاحقة لعملية الشراء إذا كان من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من هذه الإضافات بالإضافة إلى إمكانية قيام المصرف بقياس

كلفة تلك المنافع، ويتم إدراج مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن قائمة الدخل الشامل خلال الفترات المالية التي تخصها.

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الشامل. تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر.

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدن متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة. يتم إجراء دراسة لوجود تدن في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لا يزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة إلى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناء على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات غير الملموسة والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص من الأصل والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك.

يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية.

يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع.

مشاريع تحت التنفيذ

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة وتتضمن كلفة الإنشاءات والمعدات والمصروفات المباشرة. لا يتم البدء باستهلاك المشاريع تحت التنفيذ حتى يتم الانتهاء منها وتصبح جاهزة للاستخدام .

المعاملات بالعملة الأجنبية

تظهر حسابات المصرف بالدينار الليبي، ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة

الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال السنة ضمن بند أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي وعن إعادة التقييم في تاريخ قائمة المركز المالي ضمن بند فروق تقييم أرصدة العملة الأجنبية في قائمة الدخل الشامل . يتم تقييم أرصدة عقود الصرف الأجنبي القائمة في نهاية السنة المالية بالقيمة المعادلة في ذلك التاريخ باستخدام الأسعار السارية للفتترات المتبقية حتى تواريخ الاستحقاق لتلك العقود، وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن بند أرباح (خسائر) عملات أجنبية.

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية في المساهمات في شركات تابعة وحليفة عندما يصبح للمصرف الحق باستلام مبالغ تلك التوزيعات. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها . يتم إثبات إيرادات الخدمات المصرفية عند اكتسابها وذلك فيما عدا عندما تكون هذه الإيرادات لمقابلة تكلفة مستقبلية لهذه الخدمات، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بهذه الإيرادات عند تحقق كلفة تلك الخدمات .

مخصص القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية

يتم تكوين مخصص القروض والتسهيلات والالتزامات عرضية محددة بذاتها، بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والالتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات حكومية أو مصرفية صادرة من مصارف ذات ملاءة وذلك في ضوء التعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي في هذا الشأن وخبرة الإدارة والدراسات لأرصدة القروض والالتزامات العرضية. يتم تصنيف القروض غير المنتظمة إلى ديون دون المستوى وديون مشكوك في تحصيلها وديون رديئة والتي تحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 20% و50% و100% على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة .

يتم شطب القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيال تحصيلها بتوصية من مجلس الإدارة وقرار من الجمعية العمومية للمصرف .

استثمارات في شركات تابعة وحليفة

يتم اثبات الاستثمارات المالية في شركات تابعة وحليفة بالكلفة، وفي حالة تدني قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية بالفرق وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدى، وتحمل الفروق على قائمة الدخل الشامل بنود مخصص تدني قيمة استثمارات مالية في شركات تابعة وحليفة، وفي حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم

إضافتها إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن سنوات مالية سابقة ويخضع تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات إلى تقديرات إدارة المصرف .

لا تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا إعداد قوائم مالية مجمعة ولذلك فإن القوائم المالية للمصرف لا تتضمن البيانات المالية للشركات التابعة

عندما تزيد حصة المصرف في خسائر استثمار ما عن قيمته الدفترية يتم إيقاف إثبات تلك الخسائر في سجلات المصرف إلا في حالة وجود التزام على المصرف بتحمل تلك الخسائر جزئياً أو كلية والتي تزيد عن حصته في الاستثمار .

الالتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية والتي يدخل فيها المصرف طرفاً بالإضافة إلى الارتباطات خارج قائمة المركز المالي تحت بند "التزامات عرضية وارتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ القوائم المالية .

النقد وما في حكمه

يتضمن بند النقد وما في حكمه أرصدة النقد في الخزينة وأرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف وكذلك أرصدة الودائع لدى المصارف وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ انشائها والأرصدة مقيدة السحب .

الضرائب

تحتسب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات النافذة في ليبيا . يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية وذلك في ضوء المطالبات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة، ونظراً لطبيعة المحاسبة الضريبية في ليبيا فإنه لا يتم تطبيق الضريبة المؤجلة باعتبار أنه لن ينشأ عنها التزامات ضريبية مؤجلة هامة ومؤثرة، وفي حالة نشوء أصول ضريبية مؤجلة، فإن هذه الأصول عادة ما يكون غير مؤكد تسويتها في المستقبل القريب .

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق لمنافع اقتصادية الى خارج المنشأة يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن تقديره بدرجة موثوق فيها، وتتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها عند

الضرورة ونظرا لانتفاء الحاجة لبعض المخصصات تقوم الإدارة بمناقشة هذه المخصصات لبندو أخرى والتي تتطلب تكوين مخصص لها وذلك لإظهار أفضل تقدير حالي في ذلك التاريخ.

مزايا العاملين

يلتزم المصرف بسداد حصته في صندوق الضمان الاجتماعي وذلك لصالح العاملين طبقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي في ليبيا، ويقوم المصرف بتحمل قيمة هذه المساهمة وتدرج ضمن بند الأجور والمرتبات بقائمة الدخل الشامل طبقا لأساس الاستحقاق.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في قائمة المركز المالي في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المصرف حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديه نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو بيع الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة .

تحديد وقياس الانخفاض في القيمة

يقوم المصرف في تاريخ كل تقرير بتقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية لانخفاض في القيمة عندما يشير الدليل الموضوعي إلى وقوع حدث خسارة بعد التسجيل المبدئي للأصل (أو الموجودات) ويكون لذلك الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل (أو الموجودات) بحيث يمكن تقدير ذلك بصورة موثوقة .

يأخذ المصرف بعين الاعتبار دليل انخفاض قيمة القروض والسلف على كل من المستويين الفردي والجماعي ويتم تقييم كافة القروض والسلف الهامة من الناحية الفردية لانخفاض القيمة المحدد .

يقوم المصرف بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم مدى توفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ضمن محفظة قروضه . لا يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة المحددة في قائمة الدخل إذا انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة يأخذ المصرف بالاعتبار في هذا التقييم العوامل التالية :

- معايير الاعتراف بانخفاض القيمة لدى مصرف ليبيا المركزي للقروض غير العاملة
 - التأخر في السداد حتى 3 أشهر: انخفاض القيمة بنسبة 0٪.
 - التأخر في السداد من 3 إلى 6 أشهر: انخفاض القيمة بنسبة 2٪.
 - التأخر في السداد من 6 إلى 9 أشهر: انخفاض القيمة بنسبة 20٪.
 - التأخر في السداد من 9 إلى 12 شهراً: انخفاض القيمة بنسبة 50٪.
 - التأخر في السداد حتى 12 شهراً: انخفاض القيمة بنسبة 100٪.
 - التعرض التراكمي للزبون والمعرفة القائمة بأعماله ووجود وتقادم قروض غير عاملة.
 - جودة نموذج العمل لدى الزبون وقدرته على موازنة النشاط التجاري بنجاح وتحقيق سيولة نقدية كافية لخدمة التزامات الديون.
 - حجم التزامات الدائنين الآخرين المصنفة بدرجات أعلى من المصرف.
 - تعرض الزبون داخل القطاع المالي.
 - مبلغ وتوقيت المبالغ المستردة.
 - وجود وطبيعة والقيمة البيعية المقدرة للضمان .
- تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة من خلال مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مع قيمها الدفترية الحالية ويحمل مبلغ أي خسارة على قائمة الدخل .تخفيض القيمة الدفترية للقروض متدنية القيمة باستخدام حساب المخصص .

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمصرف بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضه للانخفاض في القيمة .وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد .يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد .

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل بعد تنزيل تكاليف البيع والقيمة المستخدمة، أيهما أعلى . ولأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى المستويات التي يوجد لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات توليد النقد). ويمكن أيضاً فحص الانخفاض في القيمة لأصل منفرد عندما يكون بالإمكان تحديد القيمة العادلة مع تنزيل تكلفة البيع أو القيمة قيد الاستخدام بشكل يعتمد عليه .تتم مراجعة الموجودات غير المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير .

تحتسب المخصصات عندما يترتب على المصرف التزام (قانوني أو ضمني) بتاريخ قائمة المركز المالي نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح ومن الممكن قياس التكاليف الخاصة بتسوية الالتزام بشكل موثوق به .

الضمانات المالية

تعرف الضمانات المالية بأنها عقود تتعهد المنشأة بموجبها بسداد دفعات محددة لطرف ثالث إذا لم يقيم الطرف الثالث بذلك .تتم مراجعة الضمانات المالية بشكل دوري لتحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وكذلك، إذا اقتضى الأمر، تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمخصص .تحدد مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير مماثلة لتلك المستخدمة في تحديد مقدار خسائر الانخفاض في القيمة على القروض والسلف في حال الحاجة إلى مخصص معين لضمانة مالية، يعاد تصنيف العمولات غير المكتسبة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى في الميزانية العمومية إلى المخصص المناسب .

عقود الاستئجار

المصرف كمستأجر

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي تشتمل مصاريف الاستئجار على صيانة الأصل المستأجر عند تكبدها .إذا قرر المصرف استخدام خيار الشراء ، تتم رسمة كلفة الخيار واستهلاكه على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل باستخدام الطرق المستخدمة للموجودات المماثلة . تحتسب دفعات الاستئجار في الإيجار التشغيلي بعد تنزيل أي خصومات كمصروف في قائمة الدخل وفق طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستئجار .

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم المصرف بمراجعة محفظة قروضه لتقييم مدى الانخفاض في قيمتها بشكل ربع سنوي .ولتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل، فإن المصرف يصدر أحكامه عما إذا كانت هناك أي معطيات جديدة بالملاحظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من محفظة القروض وذلك قبل أن يحدد ذلك الانخفاض داخل تلك المحفظة يمكن أن تتضمن هذه المعطيات بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي في حالة السداد للمقترضين في مجموعة معينة أو ظروف وطنية أو محلية ترتبط بالعجز عن السداد الموجودات في المصرف .تستخدم الإدارة تقديرات قائمة على سمات مخاطر الائتمان ودليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

(3) نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي

2021	2022	
72,970,717	35,230,912	نقد لدى الخزينة
555,755,439	662,921,066	حسابات جارية لدى مصرف ليبيا المركزي
628,726,156	698,151,978	

(4) أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية

2021	2022	مصارف محلية
51,340,205	38,524,886	عملة محلية
7,397,390	7,921,039	حسابات الضمانات النقدية
58,737,595	46,445,925	
		مصارف أجنبية
168,782,250	134,895,356	مصارف أجنبية
-14,033,843	-14,033,843	مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية
154,748,407	120,861,513	ودائع زمنية لدى مصارف أجنبية
213,486,002	167,307,438	

مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية:
تم تكوين هذا المخصص تحوطاً لمخاطر التحصيل لإرصدة المصرف لدى مصارف بيروت بدولة لبنان.

(5) تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي

2021	2022	
13,538,549	15,271,978	حسابات جارية مدينة (السحب على المكشوف)
618,202	618,202	قروض محلية
2,511,523	3,822,138	قروض وسلف للموظفين
16,668,274	19,712,318	مجموع قروض وتسهيلات ائتمانية
(11,782,980)	(12,513,441)	ينزل: مخصص تدني قروض وتسهيلات ائتمانية مباشرة
4,885,294	7,198,877	صافي القروض والتسهيلات

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

2022	حسابات جارية مدينة	قروض محلية	المجموع
الرصيد في بداية السنة	10,673,792	1,109,188	11,782,980
إعادة تصنيف خلال السنة	1,165,396	0	1,165,396
تسديدات / تعديلات	0	(434,935)	(434,935)
الرصيد في نهاية السنة	11,839,188	674,253	12,513,441

(6) تمويلات إسلامية ، بالصافي

2021	2022	
23,293,353	221,746,868	تمويلات إسلامية
23,293,353	221,746,868	
(1,110,087)	(2,575,606)	ينزل: مخصص تدني تمويلات إسلامية
22,183,266	219,171,262	صافي التمويلات الإسلامية

مخصص تدني تمويلات إسلامية

المجموع	مخصص عام - تمويلات إسلامية %2	مخصص - مرايحة %1	
1,110,087	882,493	227,594	الرصيد في بداية السنة
(2,096,788)	(1,869,194)	(227,594)	الحركة خلال السنة
3,562,307	3,562,307	-	إعادة تصنيف
2,575,606	2,575,606	-	الرصيد في نهاية السنة

(7) استثمارات في شركات تابعة

2021	2022	نسبة المساهمة	
16,790	16,790	%100	شركة السرايا للاستشارات والخدمات
16,790	16,790		

(8) استثمارات في شركات حليفة

2021	2022	نسبة المساهمة	
600,000	600,000	%10	شركة تداول لتقنية المعلومات
150,000	150,000	%3	شركة الروابي للإنتاج الزراعي
46,667	46,667	%10	شركة الالهام
796,667	796,667		

(9) ممتلكات ومعدات :

2022 الكلفة:	أراضي ومباني	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	أجهزة الحاسب الآلي وآلات السحب	المجموع
الرصيد في بداية السنة	38,911,189	365,014	9,969,218	2,075,979	51,321,400
إضافات	22,829,302	-	7,382,016	48,984	30,260,302
استيعادات	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	61,740,491	365,014	17,351,234	2,124,963	81,581,702
الاستهلاك المتراكم	1,628,781	346,724	3,436,939	1,660,685	7,073,129
الرصيد في بداية السنة	60,111,710	18,290	13,914,295	464,278	74,508,573
استهلاك السنة	563,275	11,564	1,417,606	174,957	2,167,402
الرصيد نهاية السنة	2,192,056	358,288	4,854,545	1,835,642	9,240,531
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	59,548,435	6,725	12,496,689	289,321	72,341,171
2021 الكلفة:	أراضي ومباني	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	أجهزة الحاسب الآلي وآلات السحب	المجموع
الرصيد في بداية السنة	31,250,180	365,014	7,508,659	2,988,549	42,112,402
إضافات	7,661,009	-	2,460,559	24,105	10,145,673
استيعادات	-	-	-	-936,675	-936,675
الرصيد في نهاية السنة	38,911,189	365,014	9,969,218	2,075,979	51,321,400
الاستهلاك المتراكم	1,260,282	334,197	2,537,260	1,465,842	5,597,581
الرصيد في بداية السنة	37,650,907	30,817	7,431,958	610,137	45,723,819
استهلاك السنة	368,499	12,527	899,679	194,843	1,475,548
الرصيد نهاية السنة	1,628,781	346,724	3,436,939	1,660,685	7,073,129
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	37,282,408	18,290	6,532,279	415,294	44,248,270

(10) مشاريع تحت التنفيذ

2021	2022	
8,730,078	20,547,502	رصيد بداية السنة
20,547,502	-	إضافات
(8,730,078)	(20,547,502)	المحول إلى ممتلكات ومعدات
20,547,502	0	رصيد نهاية السنة

(11) موجودات غير ملموسة

2021	2022	برمجيات
7,369,997	17,550,083	الرصيد في بداية السنة
10,180,086	6,657,279	الإضافات
17,550,083	24,207,362	
(8,441,284)	(11,780,530)	الإطفاء المتراكم
9,108,799	12,426,832	رصيد نهاية السنة

(12) موجودات أخرى

2021	2022	
10,061,642	12,227,709	ضمانات ماستر كارد وسترون وغيرها
70,004	2,223,579	مخزون قرطاسية وبطاقات
140,620	140,620	مصاريف أحكام قضائية
913,552	-	الحسابات المدينة
21,146,254	22,837,994	بضاعة مشتراه لغرض التمويل الإسلامي
2,597,481	2,766,696	م مدفوعة مقدماً (صيانة منظومة-رواتب-انترنت وغيرها)
34,929,553	40,196,598	

جميع الموجودات الأخرى متداولة .

(13) ودائع العملاء

2021	2022	
384,928,001	521,925,847	حسابات جارية
2,845,699	2,192,661	ودائع توفير
193,503,246	151,139,779	غطاءات نقدية
581,276,946	675,258,287	

(14) مخصصات أخرى

2021	2022	
4,414,124	1,728,206	مخصص مخاطر عامة
1,427,733	1,722,836	مخصص اجازات
5,841,857	3,451,042	

(15) مطلوبات أخرى

2021	2022	
16,233,429	27,070,076	سكوك وحوالات برسم الدفع
10,569,834	8,873,621	مصاريف مستحقة
5,364,310	8,221,629	مدفوعات ماستر كارد
6,394,992	5,877,504	أمانات ضريبية
100,168	69,863	دائنون مختلفون
502,414	502,414	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
9,629,924	13,135,712	أخرى إيضاح (1.15)
-	133,400,000	قرض مصرف ليبيا المركزي
48,795,071	197,150,819	

(1.15) أخرى:

2021	2022	
1,610,815	2,375,996	أرصدة غير مطالب بها
8,019,109	10,759,716	فواتير تحت التنفيذ - وسيط
9,629,924	13,135,712	

(16) رأس المال والاحتياطي القانوني

بلغ رأس مال المصرف 100 مليون دينار ليبي مكاتب فيه ومدفوع بالكامل، أسهم رأس المال مقسمة الى 10 مليون سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد عشرة دنانير .

علاوة الإصدار

تم قفل قيمة علاوة الإصدار في حساب الإحتياطي القانوني خلال العام.

الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 في ليبيا يتم اقتطاع 25% من الأرباح الصافية لتضاف إلى رصيد الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي نصف رأس المال المدفوع ومن ثم يتم اقتطاع ما نسبته 10% على الأقل من الأرباح السنوية الصافية حتى يبلغ هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع .

احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف

قيمة الإحتياطي في سنة (2021 مبلغ 91,277,285 دينار) وفي سنة (2022 مبلغ 83,771,008 دينار) بنقص وقدره 7,506,277 دينار وذلك بسبب ترجيع اعتمادات تخص وزارة الاقتصاد بسعر الصرف السابق.

(17) إيرادات العمولات

2021	2022	
18,529,597	15,831,798	اعتمادات مستندية
6,965,551	7,464,502	عمولات حسابات جارية
1,723,347	511,519	عمولة نقاط البيع
859,257	1,683,032	عمولات ماستر كارد
4,399,507	3,516,739	عمولات حوالات
1,571,345	433,965	عمولة بطاقات محلية
2,791,378	2,142,239	عمولة استخدام بطاقات (ماستر-دفع مسبق - الفضية)
1,282,749	1,330,668	عمولة خدمات استشارية
193,614	34,742	عمولة وسترون
849,316	650,773	خطابات ضمان
1,519,380	2,378,646	عمولات أخرى (ايجار- نقل - رسوم - تأمين - مصاريف نماء)
40,685,041	35,978,623	

(18) إيرادات التمويل الإسلامية :

2021	2022	
945,747	14,706,019	إيرادات مرابحة
121,062	2,780,628	إيرادات إيجاره
1,066,808	17,486,647	

(19) نفقات الموظفين

2021	2022	
8,795,951	9,819,825	رواتب وأجور الموظفين والبدلات الأخرى
5,073,094	5,494,171	مكافآت وعلاوات
150,974	303,076	تكاليف تدريب الموظفين
320,139	926,919	تكاليف طبية للموظفين
910,080	1,141,240	الضمان الاجتماعي
338,897	322,833	بدل إجازات
138,066	202,284	بدل سكن
54,524	58,235	دمغة مرتبات
-	87,569	م. أخرى (لايف ستايل)
15,781,725	18,356,152	

(20) مصاريف إدارية وعمومية

2021	2022	
723,872	991,422	إيجارات
619,275	1,014,308	عضويات واشتراكات
412,222	795,459	مصاريف مهنية
1,003,897	376,556	أتعاب قانونية
718,581	1,534,932	مصاريف اتصالات وخدمات
1,039,887	2,079,165	سفر وتنقلات
2,505,978	4,296,314	نظافة وصيانة
665,903	930,524	حراسة المصرف
239,634	225,887	تأمينات
102,037	125,457	قرطاسية
1,994,384	2,655,087	إعلان
400,000	173,818	مصاريف صندوق ضمان أموال المودعين
136,696	74,178	سويقت وعمولات
3,736,325	206,455	مصاريف بطاقات ماستر كارد
395,736	314,577	مصاريف ضرائب ورسوم
209,396	139,528	مصاريف كوفيد-19
594,983	6,136	مصاريف التعقيم ومكافحة الأفات
295,372	268,275	مصاريف كهرباء ومياه
-	25,100	م. اجتماع الجمعية العمومية
15,794,178	16,233,178	

(21) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون الضرائب على الشركات للعام 2010 فإن الضريبة الدخل هي 20% و4% ضريبة جهاد على الدخل الناتج من النشاط التجاري وتم احتساب مصروف ضريبة الدخل للعام 2022 و2021 كما يلي:

2021	2022	
26,508,701	23,869,863	الربح الضريبي الظاهر في تسوية الربط الضريبي
-	-	خسائر مدورة
26,508,701	23,869,863	صافي الدخل الخاضع
24%	24%	نسبة الضريبة
-6,368,457	-5,757,555	ضريبة الدخل للسنة

(22) حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة

تحتسب حصة السهم الأساسية من أرباح السنة بقسمة الأرباح العائدة إلى حملة الأسهم العادية للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة.

تحتسب حصة السهم المخفضة من الأرباح بقسمة صافي الأرباح العائدة إلى حملة الأسهم العادية للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة والمعدل الأثر أدوات التخفيض

يوضح الجدول التالي بيانات الإيرادات والأسهم المستخدمة في احتساب العائد على السهم :

2021	2022	
20,140,244	18,112,308	الأرباح العائدة إلى حملة الأسهم العادية / دينار
10,000,000	10,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية / سهم
2.014 دينار/ للسهم	1.811 دينار/ للسهم	حصة السهم الأساسية والمخفضة من الأرباح

(23) النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية يتكون من :

2021	2022	
628,726,156	698,151,978	نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
213,486,002	167,307,438	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
842,212,158	865,459,416	
(61,602,582)	(88,222,729)	ينزل: احتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي
780,609,576	777,236,687	إجمالي النقد وما في حكمه

(24) التزامات تعاقدية ومطلوبات محتملة

يوضح الجدول التالي الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة على المصرف كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

المطلوبات المحتملة	2022	2021
خطابات ضمان	15,935,069	18,123,920
اعتمادات مستندية	151,344,219	208,646,076
الإجمالي	167,279,288	226,769,996

(25) إدارة المخاطر

الأنشطة الأساسية للمصرف هي إدارة المخاطر وتقديم عوائد للمساهمين في إطار المخاطر المقبولة. وفي إطار أنشطته الاعتيادية يتعرض المصرف للعديد من المخاطر أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية أخرى. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى. إن حوكمة المخاطر وهيكلية الملكية تضمن للمصرف الإشراف والمساءلة والإدارة الفعالة للمخاطر. وهذا يطبق على مستوى مجلس الإدارة عبر هيكلية محددة لإدارة المخاطر.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الكاملة عن تصميم ومراقبة هيكل إدارة المخاطر لدى المجموعة. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المخاطر وهي مسؤولة عن وضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف والرقابة عليها. إن سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف مصممة بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، ووضع سقف و ضوابط ملائمة لها، ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقف. يهدف المصرف، من خلال المعايير والإجراءات التدريبية والإدارية، إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة، يستطيع من خلالها كل موظف أن يدرك المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه. تتولى لجنة التدقيق لدى المصرف الإشراف على مدى مراقبة إدارة المصرف للالتزام بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر المصرف، كما تقوم بمراجعة مدى ملاءمة الإطار العام لإدارة المخاطر على ضوء المخاطر التي يواجهها المصرف. يقوم قسم الرقابة الداخلية بمساعدة لجنة التدقيق في القيام بدورها الإشرافي.

أ) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تعرض المصرف للخسائر مالية في حال لم يتمكن الزبون أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بالأساس من القروض والسلف لدى المصرف والدفعات المقدمة الزبائن ومصارف أخرى الالتزامات خارج الميزانية العمومية.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المصرف بتفويض لجنة الائتمان بمسؤولية الإشراف على مخاطر الائتمان. يتولى قسم الائتمان المنبثق عن لجنة الائتمان بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان للمصرف والتي تتضمن :

- صياغة سياسات ائتمانية بحيث تشمل شروط الضمانات، وتقييم الائتمان، والإجراءات الوثائقية والقانونية، والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- وضع هيكل لتفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان .
- الحد من تركيزات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة والمناطق الجغرافية وقطاعات العمل (فيما يخص القروض والسلف والضمانات المالية والتعرضات المماثلة)، ومن حيث الجهة المصدرة.
- مراجعة الامتثال لحدود التعرض المتفق عليها.
- تقديم المشورة والإرشادات والمهارات المتخصصة لتعزيز أفضل الممارسات بالمصرف في إدارة مخاطر الائتمان .

قام المصرف بإنشاء إطار عام للحد من مخاطر الائتمان بهدف تقليص هذه المخاطر في كل تعرض على مستوى المنشأة من خلال شبكة أمان من الأوراق المالية الملموسة والقابلة للتحقق. تشمل أنواع الحد من مخاطر الائتمان على الرهونات والضمانات وعائدات التحويل وخطابات الضمان. يقوم المصرف بالتحقق من أن جميع الوثائق المستخدمة في معاملات الرهن وتوثيق عمليات المقاصة داخل وخارج الميزانية العمومية والضمانات والرهونات ملزمة لجميع الأطراف وناقذة قانونية في جميع مناطق الاختصاص ذات الصلة. يقوم المصرف بالتأكد من خضوع الوثائق للمراجعة من قبل السلطات المعنية وتتضمن رأياً قانونية مناسبة للتحقق من سريان مفعولها .

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار لأي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لكل عنصر من عناصر الميزانية العمومية يتم بيان الحد الأقصى على أساس إجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات .

إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2022 (دينار ليبي)	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021 (دينار ليبي)	
698,151,978	628,726,156	أرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
167,307,438	213,486,002	أرصدة وإيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
218,944,589	27,068,560	تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي
47,622,148	34,929,553	موجودات أخرى
1,132,026,153	904,210,271	الإجمالي
167,279,288	226,769,996	مطلوبات محتملة
167,279,288	226,769,996	الإجمالي
1,299,305,441	1,130,980,267	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

قروض تعرضت لانخفاض في القيمة

يعتبر المصرف القروض والسلف المتدنية القيمة عند وجود دليل موضوعي إلى وقوع حدث خسارة بعد التسجيل المبدئي لها حيث كان الحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الموجودات. إضافة إلى ذلك، تعتبر القروض والسلف متدنية القيمة إذا تجاوز موعد استحقاقها لمدة 90 يوماً أو أكثر وفقاً لقواعد التي في القيمة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي .

سياسة إعدام الديون

يقوم المصرف بإعدام القرض ما وما يتعلق به من مخصصات التدني، عندما تحدد لجنة المخاطر بالمصرف أن القرض غير قابل للتحصيل. يتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار معلومات عدة منها، التدهور الكبير في المركز المالي للمقترض ما يؤدي إلى عدم قدرته على دفع التزاماته، أو عدم كفاية عوائد الضمانات لسداد جميع الالتزامات. وبالنسبة للأرصدة الصغيرة للقروض التقليدية، تعتمد قرارات الإعدام عامة على حالة التأخر عن السداد لمنتج محدد .

تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يدخل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة داخل المنطقة الجغرافية نفسها. يراقب المصرف تركيزات مخاطر الائتمان حسب القطاع وحسب الموقع الجغرافي .

إدارة مخاطر السيولة

يضع مجلس إدارة المصرف استراتيجية إدارة مخاطر السيولة. يدير قسم الخزينة مركز السيولة للمصرف بشكل يومي ويراجع التقارير اليومية التي تغطي مركز السيولة

إن منهج المصرف في إدارة مخاطر السيولة هو التأكد من توفر سيولة كافية بصورة دائمة ولأطول فترة ممكنة من أجل الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التعرض لخطر الإضرار بسمعة المصرف. فيما يلي أهم عناصر استراتيجية السيولة لدى المصرف :

- الاحتفاظ بقاعدة تمويل متنوعة تتكون من ودائع الزبائن والمصارف والاحتفاظ بتسهيلات محتملة.
- الاحتفاظ بمحفظة من الموجودات عالية السيولة والمتنوعة حسب العملة وتواريخ الاستحقاق.
- مراقبة نسب السيولة وعدم التطابق مع تواريخ الاستحقاق والسمات السلوكية للموجودات والمطلوبات المالية.
- للمصرف ومدى حماية موجودات المصرف وعدم توفرها كضمان محتمل للحصول على التمويل .

الحسابات المستخدمة في قياس التزام المصرف بحدود السيولة التي وضعها مصرف ليبيا المركزي هي أن المصرف يجب أن يحتفظ برصيد احتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي (الاحتياطي النقدي الإلزامي غير متوفر للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف) يمثل بحد أدنى 20٪ من الودائع والودائع الزمنية من الزبائن والمصارف .

في إطار إدارة مخاطر السيولة التي تنشأ عن المطلوبات المالية، يحتفظ المصرف بموجودات متداولة تتضمن النقد وما في حكمه بحيث يمكن بيعها بسرعة لتلبية احتياجات السيولة. تتكون غالبية المطلوبات المالية من حسابات جارية لزبائن دون مواعيد استحقاق ثابتة .

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية والفروق الائتمانية (غير المتعلقة بالتغيرات في المركز الائتماني للمدين / الجهة المصدرة) مما يؤثر على إيرادات المصرف أو قيمة ما يملكه من أدوات مالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة هذه المخاطر ومراقبتها ضمن المقاييس المقبولة بهدف التأكد من الجدارة الائتمانية للمصرف مع تعظيم العائد على المخاطر .

التعرض لمخاطر السوق - أسعار الفائدة

لا يواجه المصرف أي تعرض هام لمخاطر أسعار الفائدة لأن جميع السلف للقروض والذات والودائع الزبائن بأسعار فائدة ثابتة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم ودائع الزبائن غير محملة بفائدة .

التعرض لمخاطر السوق الأخرى - أسعار الصرف

يتم الاعتراف بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على موجودات ومطلوبات المصرف في قائمة الدخل الشامل من فروقات صرف العملات الأجنبية. يطبق المصرف في هذا الصدد السياسات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي. يجب ألا يتجاوز مركز صرف العملات الأجنبية المفتوحة 40٪ من إجمالي الصرف المفتوح (كافة العملات).

- يجب ألا يتجاوز مركز تداول العملات الأجنبية المفتوحة 20٪ من الأموال الأساسية للمصرف.
- يجب ألا يتجاوز مركز صافي تداول العملات الأجنبية المفتوحة 10٪ من الأموال الأساسية للمصرف.

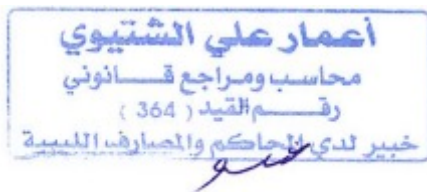
مخاطر العمليات

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المصرف والموظفين والتقنيات والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً للأداء المؤسسي . تنتج المخاطر التشغيلية عن كافة عمليات المصرف . يهدف المصرف إلى إدارة مخاطر التشغيل بإحداث توازن بين تفادي الخسائر المالية وعدم الإضرار بسمعة المصرف مع الاقتصاد بشكل عام في التكاليف ، وأيضاً لتفادي الإجراءات الرقابية التي تحد من روح المبادرة والابتكار . وفي جميع الأحوال ، تتطلب سياسة المصرف الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية النافذة.

(26) ارقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض ارقام القوائم المالية لعام 2021 لتتناسب مع ارقام القوائم لعام 2022 ، ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح او حقوق الملكية لعام 2021

أعمار علي الشتيوي محاسب ومراجع قانوني



تقرير مكتب نجم الدين أبو نعجة

السادة / رئيس وأعضاء الجمعية العمومية المحترمون لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، تحية طيبة وبعد،

الرأي

راجعنا القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما هي في 31 ديسمبر 2022 وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية. في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2022 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي

ارتكزت مراجعتنا على المعايير الدولية للتدقيق، وتقع مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفضلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لمراجعة القوائم المالية في ليبيا، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين مع تأكيدنا على حصولنا على أدلة مراجعة كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الأمر الرئيسية للمراجعة:

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت بحسب تقديرنا المهني لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية، وتناولنا هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدّم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون أموراً رئيسية للمراجعة للإبلاغ عنها في تقريرنا.

1 - أمر رئيسي للمراجعة:

التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض والتمويلات الإسلامية:

التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض والتمويلات الإسلامية من الأمور الهامة التي تؤثر في نتائج أعمال المصرف ومركزه المالي، فبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض والتمويلات الإسلامية في 31 ديسمبر 2022 نحو 234,033,636 د.ل (2021: 39,961,628 د.ل). اعتُبر هذا الأمر كأمر مراجعة رئيسي ويرجع هذا للأهمية النسبية لأرصدة هذه الحسابات كما إن جزء من التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض والتمويلات الإسلامية متعثر السداد.

إجراءات المراجعة:

اشتملت إجراءات مراجعتنا على اختبارات الرقابة ذات الصلة وكذلك على الإجراءات التالية:

- اختيار على أساس العينة لمجموعة من الملفات لمراجعتها.
- الاطلاع على تقارير المتابعة وتقارير الإدارة القانونية وتقارير الإدارات الرقابية وتقارير محامي المصرف بالخصوص.
- الحصول على كشوفات التسهيلات والسحب على المكشوف والقروض والتمويلات الإسلامية واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات المحتسبة اللازمة بناءً على تاريخ التعثر ومراجعة تصنيف المحفظة حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزى بخصوص تصنيف الديون.
- أفصح عن المحفظة الائتمانية وخسارة التدني في قيمتها في الإيضاحين (9) و (10) حول القوائم المالية.

2 - أمر رئيسي للمراجعة:

أرصدة حسابات المصرف لدى مراسليه في دولة لبنان:

نتيجة لما تعرض له القطاع المصرفي دولة لبنان وعجزه عن الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه، ونتيجة ارتباط المصرف بعلاقات ببعض المصارف هناك كمصارف مراسلة والاحتفاظ بأرصدة نقدية لديها بمبلغ في 31 ديسمبر 2022 يعادل 54,647,105 د.ل.

اعتُبر هذا أحد أهم الأمور التي تؤثر على أرصدة المصرف ونتائج نشاطه، بالإضافة إلى كونه من الأمور التي تتطلب الكثير من الوقت والجهد في سبيل تحصيل هذه المبالغ لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني والقيمة المحتمل استرجاعها والفترة الزمنية لذلك واحتساب مخصص التدني.

إجراءات المراجعة:

تضمنت إجراءات التدقيق الاطلاع على كشوفات الحسابات المصرفية والإجراءات المتخذة من المصرف، وتضمنت أيضاً الاطلاع على آخر المستجدات من خلال تقرير المحامي المكلف بمتابعة الموضوع، كما اطلعنا على الدراسة التي استُند إليها في تقدير خسارة التدني والقيمة المحتمل استرجاعها والفترة الزمنية اللازمة لذلك واحتساب مخصص التدني التعثر، واتخذ المصرف إجراءً للتحوط لأي مخاطر بتكوين المخصص اللازم.

أفصح عن مخصص التدني في أرصدة المصرف لدى مراسليه في دولة لبنان في الإيضاح رقم (7) حول البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة حسب الممارسات المحاسبية المتعارف عليها لإعداد البيانات المالية في ليبيا ومسؤولية عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو عن الخطأ.

إن الإدارة أيضاً مسؤولة، عند إعداد البيانات المالية، عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار وكذلك الإفصاح عندما ينطبق ذلك على الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام فرضية الاستمرارية وهي أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية.

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

إن أهداف المراجعة هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن الرأي. إنَّ التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد و لكنه ليس ضماناً أنَّ المراجعة التي نُفِّذت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً أي خطأ جوهري إن وُجد. إنَّ التحريفات يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو جماعي و يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- يؤخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة إضافةً إلى تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإيضاحات.

- يؤخذ في الاعتبار مدى استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي المتحصّل عليها حول ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بسبب أحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المصرف على الاستمرار كمصرف، فإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، لزم علينا لفت الانتباه في تقريرنا لذلك.

نجم الدين أبو نعجة
المحاسب والمراجع القانوني



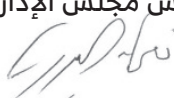
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022:

2021	2022	إيضاح	الأصول
دينار ليبي	دينار ليبي		
628,726,156	698,151,978	5	نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
213,486,002	167,307,438	6	أرصدة لدى مصارف أخرى
813,457	813,457	7	استثمار في شركات تابعة وزميلة
4,885,294	7,198,877	8	قروض وتسهيلات ائتمانية/ بالصافي
22,183,266	219,171,262	9	تمويلات إسلامية/ بالصافي
44,248,270	72,341,171	10	ممتلكات ومعدات/ بالصافي
9,108,799	90,483	11	أصول غير ملموسة
20,547,502	12,336,349	12	أعمال تحت التنفيذ
34,929,553	40,196,598	13	أصول أخرى
978,928,299	1,217,607,613		مجموع الأصول
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
			الالتزامات:
581,276,946	675,258,287	14	ودائع زبائن
5,841,857	3,451,042	15	مخصصات أخرى
48,795,071	197,150,819	16	التزامات أخرى
635,913,874	875,860,148		مجموع الالتزامات
			حقوق المساهمين:
100,000,000	100,000,000	17	رأس المال المكتتب به والمدفوع
110,280,350	0	18	علاوة إصدار
5,485,792	119,723,905	19	احتياطي قانوني
91,277,285	83,771,008		احتياطي تقييم أسعار الصرف
15,830,754	20,140,244	20	أرباح (خسائر) متراكمة
20,140,244	18,112,308		ربح السنة
343,014,425	341,747,465		مجموع حقوق الملكية
978,928,299	1,217,607,613		مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين
226,769,996	167,279,288	26	التزامات محتملة

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية واعتمدها بالنيابة عنهم كل من:

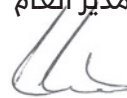
نعمان محمد البوري

رئيس مجلس الإدارة



فاروق بن خميس العبيدي

المدير العام



بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

2021	2022	إيضاح	الإيرادات
دينار ليبي	دينار ليبي		
1,066,808	17,486,647	21	إيرادات التمويلات الإسلامية
40,685,041	35,978,623	22	إيرادات العمولات
22,995,654	10,727,317		أرباح الصرف الأجنبي وإعادة تقييم العملة
27,538	232,571		إيرادات أخرى
64,775,041	64,425,158		إجمالي الدخل
			المصروفات:
(15,781,725)	(18,356,152)	23	نفقات الموظفين
(4,390,437)	(5,506,648)	12-11	استهلاكات وإطفاءات
(15,794,178)	(16,233,178)	24	مصاريف إدارية وعمومية
0	(730,460)	(1-9)	مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة
(600,000)	(1,465,519)	(1-10)	مخصص تمويلات إسلامية ممنوحة
(1,700,000)	1,736,662	(1-16)	مخصص مخاطر عامة
(38,266,340)	(40,555,295)		إجمالي المصروفات
26,508,701	23,869,863		صافي الربح قبل الضرائب
(6,368,457)	(5,757,555)	(1-22)	مخصص ضرائب
20,140,244	18,112,308		ربح السنة
2.014	1.811	25	حصة السهم من ربح السنة

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية واعتمدها بالنيابة عنهم كل من:

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة



فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام



بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

حجم نشاط المصرف	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي تقييم عملة	أرباح متراكمة	إجمالي حقوق الملكية
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي
1 يناير 2022	100,000,000	110,280,350	5,485,792	0	20,140,244	235,906,386
توزيعات	0	0	0	0	0	0
احتياطي قانوني			3,957,763	0	0	3,957,763
احتياطي إعادة تقييم عملة	0	0	0	83,771,008	0	83,771,008
ربح السنة	0	110,280,350	110,280,350	0	18,112,308	18,112,308
31 ديسمبر 2022	100,000,000	0	119,723,905	83,771,008	38,252,552	341,747,465
1 يناير 2021	100,000,000	110,280,350	740,174	0	34,813,126	245,833,650
توزيعات	0	0	0	0	-14,236,754	-14,236,754
احتياطي قانوني			4,745,618		-4,745,618	0
احتياطي إعادة تقييم عملة	0	0		91,277,285	0	91,277,285
ربح السنة	0	0	0	0	20,140,244	20,140,244
31 ديسمبر 2021	100,000,000	110,280,350	5,485,792	91,277,285	35,970,998	343,014,425

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021	2022	إيضاح	الأنشطة التشغيلية:
دينار ليبي	دينار ليبي		
20,140,244	18,112,308		ربح السنة بعد الضرائب
			تعديلات:
4,390,437	5,506,648		استهلاكات وإطفاءات
-	730,461		مخصص تدنى القروض والتسهيلات الائتمانية
600,000	1,465,518		مخصص تدنى تمويلات إسلامية
1,700,000	-1,736,662		مخصص مخاطر عامة
			التغير في الأصول والخصوم المتداولة
84,965,191	-26,620,147		الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي
-1,348,839	-3,044,044		قروض وتسهيلات ائتمانية
-9,053,976	-191,027,964		تمويلات إسلامية
-344,396,993	93,981,341		ودائع زبائن
-26,041,754	-12,692,595		أصول أخرى
-507,971	-654,153		مخصصات أخرى
-7,726,582	148,355,748		التزامات أخرى
-277,880,243	32,376,459		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية:
-9,208,998	-9,712,801	11	شراء ممتلكات ومعدات
-1,450,007	-3,499,372	12	شراء أصول غير ملموسة
-20,547,502	-3,157,907	13	أعمال تحت التنفيذ
-31,206,507	-16,370,080		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية:
-14,236,754	-11,872,991		توزيعات
91,277,285	-7,506,277		احتياطي تقييم أسعار الصرف
77,040,531	-19,379,268		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
-232,046,219	-3,372,889		صافي التغير في النقد وما في حكمه
1,012,655,795	780,609,576		النقد وما في حكمه في بداية السنة
780,609,576	777,236,687	23	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

1) أساس المحاسبة والقياس:

- إن أهم السياسات المحاسبية المتبعة والمطبقة في إعداد البيانات المالية أفصح عنها في الإيضاح (3).
- تُعرض البيانات المالية بالدينار الليبي، وهي العملة الوظيفية للمصرف، وقُرِبَت جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار إلى أقرب دينار ليبي.
- إن إعداد البيانات المالية هو امتثال لمتطلبات قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010، وقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته ويتطلب هذا الإعداد استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، أيضاً يتطلب استخدام الإدارة لتقديراتها الخاصة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. أفصح عن التقديرات والافتراضات الهامة المستخدمة في إعداد البيانات المالية وتأثيرها ضمن الإيضاح (2).
- استُخرجت البيانات المالية من السجلات المحاسبية للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ووفقاً لمبدأ الثبات لجميع السنوات إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

2) التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يضع المصرف تقديرات وافتراضات مستقبلية محددة، وتُقيّم التقديرات والافتراضات باستمرار بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

أ. ممتلكات ومعدات

يراجع المصرف العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها، وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة يُعالج كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير والسنوات اللاحقة.

ب. قضايا

تراجع إدارة المصرف القضايا القانونية العالقة وتتابع التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير لتقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. كما إنها تأخذ بعين الاعتبار عند تكوين هذه المخصصات طبيعة الدعاوى القضائية والإجراءات المتخذة وخاصة في الفترة ما بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ إصدارها، كذلك تطلع الإدارة على رأي المستشار القانوني حول القضايا وقرارات مجلس الإدارة بالخصوص.

ج. تدني قيمة الديون

يُقدّر مخصص تدني قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون، ويُدرج الفرق بين المبالغ المتحصّل عليها فعلياً في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

3) ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

الإيرادات من العقود مع الزبائن

يُعترف بالإيراد عندما يحصل الزبون على الخدمات إما في وقت محدد أو مع مرور الوقت، حيث تبنّى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) منهجاً مكوناً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات وفق الخطوات التالية:

- أ. تحديد العقد - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ، كما يحدد العقد الشروط التي يجب الوفاء بها.
- ب. تحديد التزامات الأداء في العقد - وهو وعد في العقد مع الزبون لنقل خدمة إليه.

ج. تحديد سعر المعاملة - وهو المبلغ الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى الزبون باستثناء المبالغ التي تُحصَل بالنيابة عن طرف ثالث.

د. توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - وهو بالنسبة للعقود التي تحتوي على أكثر من التزام أداء، حيث يوزَع المصرف سعر المعاملة على أكثر من التزام أداء بمبلغ يصف المبلغ بالمقابل الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

هـ. الاعتراف بالإيرادات - عندما يفي المصرف بالتزامات الأداء.

تعديلات على معايير محاسبة دولية ستصبح سارية من 1 يناير 2022.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 «اندماج الأعمال» طرأت على إطار مفاهيم إعداد التقارير المالية دون تغيير المتطلبات المحاسبية لعمليات اندماج الأعمال.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 «الممتلكات والمصانع والمعدات» وهي التعديلات التي تحظر على الشركات خصم المبالغ المقبوضة نظير بيع البنود المنتجة من تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات عند قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود منه. وبدلاً من ذلك، تعترف الشركات بتلك العوائد من المبيعات وما يتعلق بها من تكلفة في الربح أو الخسارة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37 «المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة»، وتحدد تلك التعديلات التكاليف التي تدرجها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيؤدي إلى خسارة.
- التعديلات السنوية: وتدخل تعديلات طفيفة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية مثل: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9 الأدوات المالية)، ومعيار المحاسبة الدولي (41 الزراعة)، والأمثلة التوضيحية التي تأتي ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16 عقود الإيجار).

ليس من المتوقع لأي من المعايير والتفسيرات والتحسينات الأخرى المذكورة أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

التقاص

يجرى تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية مع إظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما تسوّى على أساس التقاص أو يحدث تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الاستثمار في شركات زميلة

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة (وليس سيطرة) للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما تُصنّف كشركة زميلة. يكون الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويُعترف لاحقاً بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة. عندما يتوفر دليل موضوعي على وجود تدنٍ في الاستثمار في الشركة الزميلة يُجرى فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

العملات الأجنبية

تُسجَل التعاملات التي ينفّذها المصرف، بعملات مختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية - الدينار الليبي)، باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. تُحوّل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد

البيانات المالية ويُعترف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل. ثم تُحوّل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات بينما تُحوّل البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات ويُعترف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

الموجودات المالية

تشمل القروض والذمم المدينة والنقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف والتمويلات بأنواعها كما هو ظاهر في بيان المركز المالي. يصنّف المصرف موجوداته المالية لأحد البنود المبينة أدناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود ولم يصنّف المصرف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

القروض والذمم المدينة

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لم تُسعر في سوق نشط وتنشأ أساساً عن طريق تقديم السلع والخدمات للزبائن (مثل ذمم القروض والتسهيلات والتمويلات بأنواعها).

بالنسبة للأصول النقدية التعاقدية والمعترف بها أولاً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها نشير إلى إيقاف التعامل بالفوائد في عام 2013 بالنسبة للأفراد و2015 بالنسبة للشركات، وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

يُكوّن مخصص تدني قيمة القروض و التسهيلات الائتمانية عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي أن المصرف لن يكون قادراً على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما اتفق عليه، وتظهر ذمم القروض والتسهيلات والتمويلات بأنواعها بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة تُقيد ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يُحصّل وتُشطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به بقرار من الجمعية العمومية.

حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يصنّف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية (ديون تطلب اهتماماً وديون دون المستوى، و ديون مشكوك في تحصيلها، و ديون رديئة، وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2% و20% و50% و100%) على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

ممتلكات ومعدات

يحدث الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة إلى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي يمكنها من تحقيق الغرض الذي اشترت من أجله.

لا تُستهلك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملةً وجاهزةً للاستخدام، ثم يُحتسب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الإنتاجي المقدر كما يلي:

#	البيان	العمر الإنتاجي (سنة)
1	مبانٍ	50
2	آلات ومعدات مكتبية	7
3	سيارات	5
4	أجهزة حاسوب	4
5	أثاث مكاتب	7

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات تُحدّد عبر مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاتها المتراكمة.

موجودات غير ملموسة

تُقيّد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة، وتُصنّف على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة وتُطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويُقيّد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيُراجع التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويُسجّل أي تدنٍ في قيمتها في بيان الدخل. تُراجع أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يُراجع تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات وتُجرى أية تعديلات على الفترات اللاحقة. تتمثل الموجودات غير الملموسة في المصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتُطفأ تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

تدني الموجودات غير المالية

تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغيير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل أن تكون غير الممكن استردادها. يُخفّض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أعلى) ويُقيّد التدني ضمن بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يُصنّف المصرف مطلوباته المالية بناءً على الغاية من تكوّن هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

ذمم وأرصدة دائنة أخرى

يحدث الاعتراف الأولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال، ولكن التعامل بالفوائد أوقف في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

رأس المال المكتتب به والمدفوع

تُصنّف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق ملكية.

علاوة الإصدار

رُفع رأس مال المصرف في عام 2019 واكتُتب في الأسهم المطروحة خلال نفس العام بسعر يزيد عن القيمة الاسمية للسهم واعتُبر الفرق في سعر السهم علاوة إصدار ضمن حقوق الملكية لدعم المركز المالي للمصرف.

منافع الموظفين

تُقيّد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

مخصص تعويض إجازات العاملين

يقدّر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازاتهم وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

ضريبة الدخل

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استئصال مخصصات الديون وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

المخصصات

يحدث الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق. يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الأمثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم تأكد المحيطين بهذا الالتزام.

(4) الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك عُرضت معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.

لا يوجد تغيير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

(1) الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية التي يستخدمها المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:

- النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف.
- القروض والتسهيلات الائتمانية والتمويلات الإسلامية.
- ودائع تحت الطلب/ زبائن.
- ودائع لأجل/ زبائن.

(2) فئات الأدوات المالية

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	أصول مالية
842,212,158	865,459,416	النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف
4,885,294	7,198,877	قروض وتسهيلات ائتمانية
22,183,266	211,745,712	تمويلات إسلامية
869,280,718	1,084,404,005	مجموع الأصول المالية
1,175,889,313	869,280,718	مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
		التزامات مالية
581,276,946	675,258,287	ودائع تحت الطلب/ زبائن
48,795,071	197,150,819	ودائع لأجل/ زبائن
630,072,017	872,409,106	مجموع الالتزامات المالية

(3) الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة

إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقداً وأرصدة وودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف أخرى وقروضاً وتسهيلات ائتمانية وتمويلات إسلامية، وودائع زبائن تحت الطلب وودائع زبائن لأجل.

نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

الأهداف العامة والسياسات والإجراءات لإدارة المخاطر

تُحدّد إدارة المصرف أهداف وسياسات إدارة المخاطر بالمصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، ولديها الصلاحيات الكاملة لتصميم ووضع الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لأهداف وسياسات المخاطر بالمصرف.

إن وضع سياسات إدارة المخاطر يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن دون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية وتؤدي إدارة المخاطر هذا الدور بعد اعتماد السياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف والإشراف عليها وفيما يلي تفاصيل أكثر عن تلك السياسات:

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة الزبون على الوفاء بالالتزامات التعاقدية، ويتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بشكل رئيسي من التمويلات بأنواعها، وتُضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من المصرف من خلال:

- السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
- التدريب والتطوير المستمر موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للزبائن بما يضمن فهم متطلباتهم بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
- صلاحيات منح الائتمان: يوافق على منح الائتمان عبر لجان الائتمان المختصة، حيث تُشكّل هذه اللجان وتُمنح صلاحيات من مجلس الإدارة.
- تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني للزبائن التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.

يعتمد المصرف سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث تُضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية جراء تعاملاته بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً عليه بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

مخاطر أسعار السوق الأخرى

تنشأ مخاطر السوق الأخرى عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.

مخاطر أسعار الفائدة

ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة، حيث إن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من بداية العام 2015.

مخاطر السيولة

يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

كما تركز سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بأسقف لدى المصارف المراسلة تضمن

سهولة وصوله إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف يعد المصرف جدول الاستحقاقات دورياً للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة يومياً للتأكد من الالتزام بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية.

تدير إدارة الخزينة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة التي أقرتها إدارة المصرف وتد تقارير دورية للإدارة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك تراقب إدارة المخاطر مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.

يلخص البيان أدناه توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2022 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

ت	البيان	أقل من شهر		من (1) إلى (3) أشهر		من 3 أشهر إلى 6 أشهر		من (6) أشهر فما فوق		المجموع		المجموع
		عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	
1	ودائع تحت الطلب	102,326,658		273,973,644		51,060,971		94,075,075		470,375,377		521,436,348
2	ودائع زمنية لأجل					2,192,661				2,192,661		2,192,661
3	تأمينات نقدية مستلمة		2,216,128		149,413,150					2,216,128		151,629,278
4	مخصصات أخرى							18,540,088		18,540,088		18,540,088
5	مطلوبات أخرى											33,523,112
	أرصدة غير مطالب بيها							2,374,458	1,539	2,374,458	1,539	2,375,996
	صكوك مصدقة					11,656,204				11,656,204		11,656,204
	مدفوعات أخرى							72,267	0	72,267		72,267
	أرباح غير منتظمة							19,365,187		19,365,187		19,365,187
	رواتب معلقة							53,457		53,457		53,457

1 - **الودائع تحت الطلب:** تضم حسابات أفراد وشركات بالعملة المحلية والأجنبية مجموعها 521,436,348 د.ل. تتضمن:

- مجموع الحسابات الجارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية 470,375,377 دينار.
- مجموع الحسابات الجارية للأفراد والشركات بالعملة الأجنبية 51,060,971 دينار.
- أكثر من 6 أشهر، احتُسب 20% كفائض احتياطي قانوني من مجموع الحسابات الجارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية 94,075,075 دينار.
- من شهر إلى 3 أشهر، احتُسب 80% من الحسابات الجارية للشركات بالعملة المحلية 273,973,644 دينار.
- أقل من شهر، احتُسب 80% من الحسابات الجارية للأفراد بالعملة المحلية 102,326,658 دينار.

2 - **ودائع زمنية:** تضم حسابات التوفير.

3 - **تأمينات النقدية:** تشمل غطاء إيداعات وإيداعات أخرى.

4 - **مخصصات:** تشمل جميع المخصصات.

5 - **مطلوبات أخرى،** تشمل: أرصدة غير مطالب بها، وصكوك مصدقة، ومدفوعات أخرى، وتوزيعات أرباح غير مستلمة، ورواتب معلقة.

مخاطر العمليات

تطبق الإدارة المختصة نظاماً شاملاً على مستوى المصرف يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه المصرف وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية، وتراجع الإدارة دورياً الإجراءات والضوابط الرقابية المنقذة بالمصرف وبالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها وتطبق الإدارة سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول المصرف وفقاً لأفضل الممارسات.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتماشى سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصرف مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يسعى المصرف بشكل مستمر إلى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفيه بهدف توعية الموظفين وتثقيفهم حول أساليب عمليات غسل الأموال وكيفية الوقاية منها.

المخاطر القانونية والرقابية - مراقبة الامتثال

تنشأ مثل تلك المخاطر من جراء عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين النافذة أو عدم تطبيق القواعد الرقابية حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية، تطلع وحدة مراقبة الامتثال باستمرار على أية متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الإدارات المعنية بالمصرف للالتزام بها بالإضافة إلى التنسيق بين إدارات المصرف المختلفة والجهات الرقابية.

(5) نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
72,970,717	35,230,912	نقد في الصندوق
555,755,439	662,921,066	نقد لدى مصرف ليبيا المركزي
628,726,156	698,151,978	

(6) أرصدة لدى مصارف أخرى:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
51,340,205	38,524,886	مصارف محلية / إيضاح (1-6)
7,397,390	7,921,039	حسابات الضمانات النقدية
58,737,595	46,445,925	(1)
168,782,250	134,895,356	مصارف أجنبية / إيضاح (2-6)
(14,033,843)	(14,033,843)	مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية*
154,748,407	120,861,513	(2)
213,486,002	167,307,438	(1) + (2)

(*) مخصص مخاطر أرصدة لدى مصارف خارجية:

تم تكوين هذا المخصص تحوطاً لمخاطر التحصيل لأرصدة المصرف لدى مصرف Credit Bank بيروت.

(1-6) المصارف المحلية

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
37,879,750	33,556,394	عملات محلية
13,460,455	4,968,492	عملات أجنبية
51,340,205	38,524,886	

(2-6) مصارف خارجية

تتضمن أرصدة حسابات المصرف لدى مصارف خارجية أرصدة لدى مراسلين في دولة لبنان بعملات مختلفة بمبلغ إجمالي يعادل 54,647,104,592 د.ل.

المصرف المراسل	العملة	عملة أجنبية	المعادل بالدينار ليبي
بنك الاعتماد	دولار	8,278,744.44	39,976,401.152
بنك الاعتماد	يورو	2,048,027.78	10,503,515.273
فرنس بنك	دولار	572,283.89	2,763,444.448
فرنس بنك	يورو	15,095.90	77,420.833
بنك شمال أفريقيا	دولار	242,671.80	1,171,813.588
بنك شمال أفريقيا	يورو	28,777.44	147,587.979
بنك شمال أفريقيا	جنيه إسترليني	1,190.99	6,921.319
الإجمالي			54,647,104.592

*مخصص تدنى قيمة أرصدة المصرف لدى مراسليه في دولة لبنان يبلغ نحو 14,033,843 د.ل تحوطاً لمواجهة مخاطر عدم التحصيل.

7 استثمار في شركات زميلة وتابعة:

الرصيد		طبيعة النشاط	الكيان القانوني	%	
2021	2022				
دينار ليبي	دينار ليبي				
150,000	150,000	زراعي	مساهمة	3	شركة روابي للإنتاج الزراعي والحيواني (شركة زميلة)
600,000	600,000	خدمي	مساهمة	10	شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح 1-7) (شركة زميلة)
16,790	16,790	خدمي	ذ م م	100	شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح 1-7) (شركة تابعة)
46,667	46,667	تدريب	مساهمة	10	شركة الإلهام للتدريب - (إيضاح 1-7)
813,457	813,457				

- عائد المحقق خلال العام كان عن مساهمة المصرف في شركة تداول لتقنية المعلومات، باقي المساهمات لم تحقق أي عائد.

- شركة الروابي لم تباشر نشاطها وتمتلك قطعة أرض زراعية في منطقة الزهرة بضواحي طرابلس.

(1-7) أطراف ذات علاقة

قيمة الاستثمار		حجم التعامل		طبيعة التعاملات	طبيعة الطرف ذي العلاقة	الاسم
2021	2022	2021	2022			
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي			
600,000	600,000	18,427,034	6,152,971	تسويق	مساهمة المصرف	شركة تداول لتقنية المعلومات
16,790	16,790	0	0	استشارات	مساهمة المصرف	شركة السرايا للاستشارات والخدمات
46,667	46,667	25,591	25,820	تدريب	مساهمة المصرف	شركة الإلهام للتدريب
663,457	663,457	18,452,625	6,178,791			

(8) قروض وتسهيلات ائتمانية:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
13,538,549	15,271,978	السحب على المكشوف
618,202	618,202	قروض تجارية
2,511,523	3,822,138	قروض اجتماعية
16,668,274	19,712,318	مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية
(11,782,980)	(12,513,441)	مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (إيضاح 8-1)
4,885,294	7,198,877	

- هناك زيادة في قيمة السحب على المكشوف خلال العام بمبلغ 1,733,429 د.ل نتيجة خصم المنظومة العمولة السنوية على حسابات تحت الطلب للزبائن وهي بدون رصيد، جرى العمل على تعديل الحسابات ذات العلاقة وتعديل ضبط المنظومة خلال سنة 2023.

(8-1) حركة مخصص تدني قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال سنة 2022

1 يناير 2022	إعادة تصنيف خلال السنة	تسديدات قروض خلال السنة	31 ديسمبر 2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	
2,132,323	226,316	0	2,358,639	مخصص - حسابات جارية مدينة أفراد
236,169	0	-16,125	220,044	مخصص - قروض تجارية
261,099	0	-261,099	0	مخصص عام - قروض الشركات
8,541,469	939,080	0	9,480,549	مخصص - حسابات جارية مدينة مؤسسات
482,592	0	-28,383	454,209	مخصص - قروض اجتماعية
129,328	0	-129,328	0	مخصص عام - قروض أفراد
11,782,980	1,165,396	-434,935	12,513,441	

* مخصص المخاطر العامة: وضع على سبيل التحوط للتقليل من مخاطر أي طارئ غير متوقع مثل التسوية الضمانية النهائية مع صندوق الضمان الاجتماعي، و الضرائب، وغيرها.

- تخفيض مخصص قروض تجارية بمبلغ 16,125 د.ل نتيجة سداد مديونية خلال عام 2021.

- تخفيض مخصص قروض اجتماعية بمبلغ 28,383 د.ل نتيجة سداد مديونية خلال العام.

- ألغيت المخصصات العامة وأعيد تصنيف المحفظة الائتمانية.

(9) تمويلات بأدوات إسلامية:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
21,710,970	181,537,407	مربحة
0	7,425,550	مشاركة
1,582,383	32,783,911	إجارة
23,293,353	221,746,868	مجموع التمويلات الإسلامية
(1,110,087)	(2,575,606)	مخصص تمويلات إسلامية - إيضاح (1-10)
22,183,266	219,171,262	

(1-9) حركة مخصص التمويلات الإسلامية

31 ديسمبر 2022	تسديدات	إعادة تصنيف	1 يناير 2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	
0	-227,594	0	227,594	مخصص - مربحة 1%
2,575,606	-1,869,194	3,562,307	882,493	مخصص عام - تمويلات إسلامية 2%
2,575,606	-2,096,788	3,562,307	1,110,087	

(10) ممتلكات ومعدات:

الإجمالي	أجهزة الصراف الآلي	أجهزة حاسوب	سيارات	آلات ومعدات مكتبية	أثاث مكثبي	مبانٍ	أراضٍ	
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	
التكلفة:								
51,321,400	0	2,075,979	365,014	6,955,805	3,013,412	18,520,657	20,390,532	كما في 1 يناير 2022
30,260,302	0	48,984	0	7,286,365	95,651	14,323,990	8,505,312	إضافات خلال 2022
0	0	0	0	0	0	0	0	استبعادات
81,581,702	0	2,124,963	365,014	14,242,170	3,109,063	32,844,648	28,895,844	كما في 31 ديسمبر 2022
الإهلاك:								
7,073,129	0	1,660,685	346,724	2,257,214	1,179,725	1,628,781	0	كما في 1 يناير 2022
2,167,402	0	174,957	11,564	1,070,517	347,089	563,275	0	الإهلاك خلال 2022
9,240,531	0	1,835,642	358,288	3,327,731	1,526,814	2,192,056	0	كما في 31 ديسمبر 2022
72,341,171	0	289,321	6,725	10,914,439	1,582,249	30,652,592	28,895,844	الصافي كما في 31 ديسمبر 2022
التكلفة:								
42,112,402	936,675	2,051,874	365,014	5,454,000	2,054,659	18,359,648	12,890,532	كما في 1 يناير 2021
10,145,673	0	24,105	0	1,501,806	958,753	161,009	7,500,000	إضافات خلال 2021
-936,675	- 936,675	0	0	0	0	0	0	استبعادات
51,321,400	0	2,075,979	365,014	6,955,806	3,013,412	18,520,657	20,390,532	كما في 31 ديسمبر 2021
الإهلاك:								
5,597,581	0	1,465,842	334,197	1,622,763	914,497	1,260,282	0	كما في 1 يناير 2021
1,475,548	0	194,843	12,527	634,451	265,228	368,499	0	الإهلاك خلال 2021
7,073,129	0	1,660,685	346,724	2,257,214	1,179,725	1,628,781	0	كما في 31 ديسمبر 2021
44,248,270	0	415,294	18,290	4,698,592	1,833,687	16,891,876	20,390,532	الصافي كما في 31 ديسمبر 2021

(11) أصول غير ملموسة (برمجيات):

2022	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
17,550,083	7,369,997	كما في 1 يناير
6,657,279	10,180,086	الإضافات خلال العام
24,207,362	17,550,083	
(11,780,530)	(8,441,284)	الإطفاءات كما في 31 ديسمبر
12,426,832	9,108,799	

(12) أعمال تحت التنفيذ:

قيمة مبانٍ وبرمجيات تحت التنفيذ.

2022	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
20,547,502	8,730,078	كما في 1 يناير
0	20,547,502	إضافات خلال العام
(20,547,502)	(8,730,078)	أعمال منتهية تم رسملتها خلال العام
0	20,547,502	

(13) أصول أخرى:

2022	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
12,227,709	10,061,642	ضمانات (ماستركارد، ويسترن يونيون، كهرباء، هاتف)
0	913,552	الحسابات المدينة
140,620	140,620	مصاريف قضائية (إيضاح 1-13)
2,223,579	70,004	مخزون قرطاسية وبطاقات
22,837,994	21,146,254	بضاعة مشتراة لغرض التمويل الإسلامي (إيضاح 2-13)
2,766,696	2,597,481	مصروفات مدفوعة مقدماً (إيضاح 3-13)
40,196,598	34,929,553	

(1-13) مصاريف قضائية

تتمثل في ديون مستحقة على القضية المرفوعة من المصرف على شركة البستان الدولية وشركة السربية.

(2-13) البضاعة المشتراة لغرض التمويل الإسلامي

تتمثل في مشتريات بضاعة لغرض المراجعة من شركات غذائية تتضمن تمويل مبانٍ وتمويل سَلْم عُدَّت في الحسابات ذات العلاقة في السنة اللاحقة 2023.

(3-13) المصروفات المقدمة

تتمثل في مصاريف إنترنت، ورواتب وصيانة منظومة، ومصروفات أخرى.

(14) ودائع الزبائن:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
384,928,001	521,925,847	ودائع تحت الطلب - إيضاح (1-14)
2,845,699	2,192,661	ودائع لأجل / توفير
193,503,246	151,139,779	تأمينات نقدية مستلمة - إيضاح (2-14)
581,276,946	675,258,287	

(1-14) ودائع تحت الطلب زبائن

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
256,879,285	382,672,128	ودائع تحت الطلب / مؤسسات
128,048,716	139,253,719	ودائع تحت الطلب / أفراد
384,928,001	521,925,847	

(2-14) تأمينات نقدية مستلمة

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
190,425,947	149,382,768	تأمينات اعتمادات مستندية
263,831	263,831	تأمينات على مستندات برسم التحصيل
2,575,209	1,254,921	تأمينات خطابات ضمان
238,259	238,259	تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل
193,503,246	151,139,779	

(15) المخصصات الأخرى:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
4,414,124	1,728,206	مخصص مخاطر عامة - إيضاح (1-15)
1,427,733	1,722,836	مخصص إجازات - إيضاح (1-15)
5,841,857	3,451,042	

(1-15) حركة المخصصات الأخرى

مخصص إجازات		مخصص مخاطر عامة		
2021	2022	2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	
1,163,879	1,427,733	3,485,949	4,414,125	رصيد 1 يناير
375,000	325,903	1,700,000	1,754,635	المكون خلال السنة
(111,146)	(30,800)	(771,824)	(4,440,554)	المدفوع خلال السنة
1,427,733	1,722,836	4,414,125	1,728,206	

- مخصص المخاطر العامة: وُضع على سبيل التحوط للتقليل من مخاطر قد تحدث دون أن تكون ضمن المتوقع مثل التسوية الضمانية النهائية مع صندوق الضمان الاجتماعي وغيرها، وقد حُقِّض خلال العام بعد تسوية الضرائب الخاصة بالربط النهائي.

(16) التزامات أخرى:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
16,233,429	27,070,076	أوامر دفع (صكوك وحوالات)
10,569,834	8,873,621	مصروفات مستحقة
6,394,992	5,877,504	ضرائب
100,168	69,863	دائنون مختلفون
5,364,310	8,221,629	مدفوعات ماستركارد
502,414	502,414	توزيعات أرباح معلقة
9,629,924	13,135,712	التزامات أخرى - إيضاح (1-16)
0	133,400,000	قرض مصرف ليبيا المركزي
48,795,071	197,150,819	

- المصروفات المستحقة تتمثل في إيجار مبانٍ، وأتعاب مراجعين، وصيانة، وحراسة، ورسوم منظومات، وكهرباء ومياه، مكافأة مجلس الإدارة والموظفين حسب قرار الجمعية العمومية الخاص بتوزيع الأرباح.
- حساب الدائنين المختلفين يتمثل في رصيد حساب نقابة المصارف ورصيد حساب الرواتب المعلقة.

(1-16) التزامات أخرى

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
1,610,815	2,375,996	أرصدة غير مطالب بها
8,019,109	10,759,716	فواتير تحت التنفيذ - وسيط
9,629,924	13,135,712	

(17) رأس المال والاحتياطي القانوني واحتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف:

رأس المال:

رأس مال المصرف 100 مليون د.ل مکتب فيه ومدفوع بالكامل. أسهم رأس المال مقسمة إلى 10 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 د.ل للسهم الواحد، وأسهم رأس المال أسهم عادية.

علاوة الإصدار:

في إطار عملية رفع رأس المال قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 25 أبريل 2018 أن تُباع الأسهم المطروحة للاكتتاب، للمساهمين القدامى بمبلغ 20 د.ل منها 10 د.ل علاوة إصدار وأن تُباع الأسهم المطروحة للاكتتاب للمساهمين الجدد بمبلغ 30 د.ل منها 20 د.ل علاوة إصدار، وبحسب قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ --/--/--- أقفلت قيمة علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي القانوني.

الاحتياطي القانوني:

تمشياً مع متطلبات النظام الأساسي للمصرف فإنه يتطلب اقتطاع نسبة 25% من الأرباح السنوية الصافية وتضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الاحتياطي القانوني نصف رأس المال المدفوع. بعد ذلك تُقتطع نسبة 10% على الأقل من الأرباح السنوية الصافية وتضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يتساوى مع رأس المال المدفوع، غير أن قيمة الاحتياطي القانوني تجاوزت قيمة رأس المال نتيجة رسملة علاوة الإصدار.

احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف:

بالإشارة لرسالة مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتاريخ 2021/3/11 بشأن عدم ترحيل فروقات إعادة تقييم أرصدة النقد الأجنبي إلى قائمة الدخل الناتج عن تغيير سعر الصرف، وعوضاً عن ذلك يُكوّن احتياطي تحت مسمي (إعادة تقييم أسعار الصرف).

البيان	2022 دينار ليبي	2021 دينار ليبي
احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف	83,771,008	91,277,285
المجموع	83,771,008	91,277,285

- يرجع سبب انخفاض رصيد هذا الحساب إلى ترجيع مجموعة اعتمادات تخص وزارة الاقتصاد وبتاريخ 2022/07/03 بقيمة 1,555,847.81 دولار و 669,876.76 يورو. الترجيع نُفِّذَ بسعر الصرف القديم مما سبب في خسارة بقيمة 7,506,278 دل. ولهذا انخفض رصيد احتياطي العملة إلى 83,771,008 دل.

18 إيرادات التمويلات الإسلامية:

	2022 دينار ليبي	2021 دينار ليبي
إيرادات مرابحة	14,706,019	945,747
إيرادات إجارة	2,780,628	121,062
	17,486,647	1,066,809

19 إيرادات العمولات:

	2022 دينار ليبي	2021 دينار ليبي
اعتمادات مستندية	15,831,798	18,529,597
خطابات ضمان	650,773	849,316
عمولة حوالات	3,516,739	4,399,507
عمولة ماستركارد	1,683,032	859,257
عمولة حسابات جارية	7,464,502	6,965,551
عمولة خدمات استشارية	1,330,668	1,282,749
عمولة استخدم بطاقات (ماستركارد- دفع مسبق - الفضية)	2,142,239	2,791,378
عمولة نقاط البيع	511,519	1,723,347
عمولة ويسترن يونيون	34,742	193,614
عمولة بطاقات محلية	433,965	1,571,345
عمولات أخرى (1.19)	2,378,646	1,519,380
	35,978,623	40,685,041

(1-19) عمولات أخرى

245	عمولة على مستندات برسم تحصيل	24,375	عمولة نقل عملة
537,555	استرجاع قيمة مصاريف نماء تمويل	36,808	عمولة على وثائق التأمين
770,000	إيجار شارع النصر	320,388	أرباح وخسائر استثمارات
239,794	عمولة إدارية	190,835	رسوم اشتراك أتيب كونيكس - شركات
119	عمولة صكوك	476,136	رسوم اشتراك أتيب كونيكس - أفراد
-360,000	ترجيع عمولات خصمت بالخطأ	142,391	رسوم خدمات أجهزة الصراف الآلي
2,378,646		المجموع	

(20) نفقات الموظفين:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
8,795,951	9,819,825	الرواتب
5,073,094	5,494,171	المكافآت والعلاوات
54,524	58,235	دمغة على المرتبات
910,080	1,141,240	الضمان الاجتماعي
150,974	303,076	تكاليف تدريب الموظفين
320,139	926,919	النفقات الطبية للموظفين
338,897	322,833	مصاريف مخصص إجازات الموظفين
138,066	202,284	بدل سكن
-	87,569	مصاريف لايف ستايل
15,781,725	18,356,152	

(21) مصاريف إدارية وعمومية:

2022	2021	
دينار ليبي	دينار ليبي	
1,534,932	718,581	مصاريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
314,577	395,736	ضرائب ورسوم
2,035,815	1,039,887	سفر وتنقلات
173,818	400,000	صندوق ضمان المودعين
4,296,314	2,505,978	نظافة وصيانة
795,459	412,222	مستشارين ومدققي الحسابات
991,422	723,872	إيجارات مقار الفروع
2,655,087	1,994,384	تسويق وإعلان
930,524	665,903	الأمن والسلامة
1,014,308	619,275	اشتراكات
125,457	102,037	قرطاسية
225,887	239,634	تأمين
74,178	136,696	السويقت
376,556	1,003,897	أتعاب قانونية
206,455	3,736,325	مصاريف بطاقات ماستركارد
268,275	295,372	مصروفات أخرى (كهرباء ومياه وضيافة)
139,528	209,396	مصاريف كوفيد 19
6,136	594,983	مصاريف شركة المناعة للتعقيم
25,100	-	مصاريف اجتماع الجمعية العمومية
43,350	-	مصاريف تأجير سيارات
16,233,178	15,794,178	

(22) النقد وما في حكمه كما في بيان التدفقات النقدية:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
628,726,156	698,151,978	نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
(61,602,582)	(88,222,730)	احتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي
213,486,002	167,307,439	أرصدة لدى مصارف أخرى
780,609,576	777,236,687	

(23) حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
20,140,244	18,112,308	صافي الربح العائد لمساهمي المصرف / دينار
10,000,000	10,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية / سهم
2.014	1.811	حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة

(24) الالتزامات المحتملة:

2021	2022	
دينار ليبي	دينار ليبي	
18,123,920	15,935,069	خطابات ضمان محلية
208,646,076	151,344,219	اعتمادات مستندية خارجية
226,769,996	167,279,288	

(25) الوضع الضريبي:

المصرف ملتزم بسداد الضرائب السنوية وفق الجدولة المتفق بشأنها مع مصلحة الضرائب وكذلك الربط الضريبي.

(26) إعادة التبويب:

أُعيد تبويب بعض أرقام بيانات سنة 2021 لأغراض المقارنة مع بيانات سنة 2022 ولا يوجد لإعادة التبويب أثر على نتيجة النشاط أو حقوق الملكية.

08

تقرير هيئة الرقابة
الشرعية 2022

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31

السادة المحترمون/ أعضاء الجمعية العمومية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
تحية طيبة، أما بعد:

استناداً إلى القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) سنة 2012، وما تضمنه من ضوابط لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية. وبالإشارة إلى النظام الأساسي المعدل لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، وإلى اعتماد الجمعية العمومية بالمصرف لهيئة الرقابة الشرعية خلال اجتماعها المنعقد في 3 يوليو 2022، فإنه يطيب للهيئة أن ترفع إليكم تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

أولاً: نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف

تلقت الهيئة كريم انتباه السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية إلى أن الأصل في عمل مصرف السراي للتجارة والاستثمار هو ممارسة العمل المصرفي التقليدي وتماشياً مع متطلبات المرحلة؛ قرر المصرف ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية كنشاط مكمل لنشاطه الأصلي، وليس بديلاً عنه، من خلال فرعه الإسلامي في مدينة طرابلس، ومراكز نماء تمويل في مدن طرابلس وبنغازي ومصراتة.

ثانياً: اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربعة اجتماعات على مدار السنة محل التقرير، كان نتاج هذه الاجتماعات هو قطب الرحى لكل الأنشطة التي مارستها إدارة الصيرفة الإسلامية والعقود والمعاملات الإسلامية التي نُفذت خلال هذه السنة.

ثالثاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية

نفّذت هيئة الرقابة الشرعية العديد من الأعمال التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- المصادقة على أدلة عمل منتجات الصيرفة الإسلامية التالية؛
 - المراجعة
 - المساومة
 - الإجارة المنتهية بالتمليك
 - إجارة المنافع
 - المشاركة الاستيرادية
- إبداء الرأي على الاتفاقيات والعقود المعروضة من إدارة المصرف.
- الاطلاع على القوائم المالية الختامية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- الاطلاع على تقرير مهمة التدقيق الشرعي لسنة 2021.
- إصدار مجموعة من الفتاوى الشرعية، ردّاً على الاستفسارات الواردة إليها من إدارة المصرف.

رابعاً: رأي هيئة الرقابة الشرعية

بعد أن أتاحَت إدارة المصرف لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع على الدفاتر والسجلات وتقارير إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي وحصلت على البيانات اللازمة لتمكينها من القيام بواجب الرقابة على نشاطها المنفّذ خلال السنة المالية محل التقرير، فإن الهيئة تؤكد بأن ما اطلعت عليه قد أُجري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما تؤكد الهيئة أن مسؤوليتها تنحصر في إبداء الرأي المستقل بالاعتماد على مراقبتها لعمليات المصرف المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية وفي إعداد التقرير السنوي لجمعيتكم الموقرة، بينما تقع مسؤولية تنفيذ أعمال الصيرفة الإسلامية على عاتق الإدارة التنفيذية للمصرف.

وفي ختام هذا التقرير؛ تثمّن هيئة الرقابة الشرعية سرعة استجابة إدارة المصرف للملاحظات التي دونتها الهيئة في تقريرها عن السنوات الماضية، وتبدي ارتياحها للتعاون القائم بينها وبين الإدارة التنفيذية في هذا الجانب، ومن جهة أخرى تذكّر الهيئة جميع المساهمين بتقوى الله - تعالى - وبذل الجهد في توجيه هذه المؤسسة إلى العمل المصرفي الذي ينفع العباد والبلاد، وتدعو الله - عزّ وجل - أن يوفّقنا جميعاً إلى ما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله تعالى أعلى وأعلم
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

التوقيع	الصفة	الإسم	
	رئيس هيئة الرقابة الشرعيّة	أ.د. عادل سالم الصغيّر	1
	عضو هيئة الرقابة الشرعيّة	د. طاهر علي الشاوش	2
	عضو هيئة الرقابة الشرعيّة	أ. وليد رمضان سالم	3

تاريخ التقرير: 23 شعبان 1444هـ الموافق لـ 15 مارس 2023



09

استراتيجيتنا

استراتيجيات إدارات أتيب

3

استراتيجية الامتثال

2

استراتيجية عمليات المكتب الخلفي

1

استراتيجية تقنية المعلومات

6

استراتيجية الأعمال

5

استراتيجية الإدارة المالية

4

استراتيجية الائتمان والمخاطر

9

استراتيجية العمليات التجارية الدولية

8

استراتيجية الموارد البشرية

7

استراتيجية المراجعة الداخلية

استراتيجيتنا

1 استراتيجية تقنية المعلومات

- 1- تصدر الريادة التقنية في القطاع المصرفي لتقديم أفضل الخدمات
- 2- العمل بشكل وثيق مع جميع الإدارات لفهم احتياجاتهم الوظيفية من أجل تطوير الحلول التي تمكن المصرف من أن يكون الأفضل
- 3- استخدام تقنية المعلومات باستمرار لتحسين كفاءتنا
- 4- التأكد من أن جميع فروعنا مربوطة ومتصلة ببعضها
- 5- ضمان حماية وأمان البيانات باستخدام أفضل النظم والإجراءات الأمنية
- 6- ضمان استمرارية المصرف عبر وضع خطة التعافي من الكوارث وإنشاء موقع تشغيل بديل

2 استراتيجية عمليات المكتب الخلفي

- 1- إعداد هيكلية لعمليات المكتب الخلفي تضمن دعم ومتابعة المهام بكفاءة وفعالية
- 2- بناء منظومة للعلاقات بين الإدارات تضمن متابعة وإنجاز جميع الالتزامات والمهام
- 3- التأكد من أن تطبيقنا لمفهوم اعرف زبونك متوافق مع المعايير الدولية
- 4- إعداد قاعدة بيانات لجميع التشريعات والقوانين وضمان الالتزام بها
- 5- تعزيز روح الشراكة بين المكتب الخلفي والمكتب الأمامي
- 6- ضمان تطوير وتنفيذ إجراءات التشغيل القياسية باستمرار
- 7- سرعة تمرير الصكوك وتسوية الأرصدة لتفادي أي نشاط غير قانوني محتمل

3 استراتيجية الامتثال

- 1- ضمان الامتثال لجميع التشريعات المحلية والدولية
- 2- بذل جميع الجهود لترسيخ ثقافة الامتثال
- 3- تعزيز آلية المراقبة الداخلية
- 4- تطبيق أفضل ممارسات مكافحة غسيل الأموال
- 5- التوعية المستمرة للموظفين حول أحدث القوانين والمناشير المصرفية

استراتيجيتنا

4 استراتيجية الائتمان والمخاطر

- 1- ضمان إعداد استراتيجية واضحة للائتمان والمخاطر والتوعية حولها داخل المصرف
- 2- تجهيز منظومة مصفوفة الائتمان والمخاطر
- 3- العمل مع مسؤولي العلاقات لاستقطاب زبائن جدد
- 4- تجهيز منظومة تقييم لتقدير احتياجات الزبائن
- 5- العمل مع إدارة الخزينة لمتابعة المخاطر الدولية
- 6- ترسيخ ثقافة مقاومة للمخاطر داخل المصرف

5 استراتيجية الإدارة المالية

- 1- ضمان إغلاق الميزانيات السنوية بنهاية الربع الأول من كل سنة لاحقة
- 2- تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بتقارير مالية شهرية
- 3- العمل مع الإدارات الأخرى على تقدير وتحضير الميزانيات والتكاليف
- 4- تقديم المشورة لخفض نسبة التكاليف إلى الدخل إلى 55%
- 5- ضمان مراقبة استثماراتها بشكل صحيح
- 6- تطوير مراكز التكاليف المشتركة بين الإدارات
- 7- العمل مع الموارد البشرية لتحديد تكاليف الموظفين

6 استراتيجية الأعمال

- 1- غرس ثقافة خدمة الزبائن (الزبون دائماً على حق)
- 2- ضمان توفير خدمات مميزة وذات جودة عالية
- 3- فهم احتياجات الزبائن وتقديم الحلول لهم
- 4- استقطاب 80% من أعمال الزبائن
- 5- ترسيخ ثقافة بيع المنتجات والخدمات بين إدارات المصرف
- 6- مراقبة المنافسين وعروضهم
- 7- العمل بشكل وثيق مع الائتمان والمخاطر والعمليات
- 8- وضع أهداف لمسؤولي العلاقات
- 9- تكريس التقدم التقني لخدمة الزبائن
- 10- ضمان تمتع الزبائن بتجربة استثنائية داخل فروعنا
- 11- إبلاغ الزبائن بآخر التحديثات التشريعية والقانونية
- 12- معدل استبقاء الزبائن يجب أن يصل إلى 99%

استراتيجيتنا

7 استراتيجية المراجعة الداخلية

- 1- إعداد وتنفيذ مراجعة داخلية منتظمة
- 2- ضمان الامتثال لجميع الإجراءات التشغيلية
- 3- تقديم تقارير المراجعة والتوصيات
- 4- إعداد تقارير تحذيرية تسمح للإدارة بسرعة تحديد المخاطر ومعالجتها

8 استراتيجية الموارد البشرية

- 1- اجتذاب أفضل المواهب في القطاع المصرفي
- 2- تصميم مسارات مهنية للدفع في اتجاه الامتياز والتفوق
- 3- إعداد برامج تدريبية قيادية لبناء قادة المستقبل
- 4- وضع خطة مرتبات ومكافآت مهنية تحفز الموظفين ذوي الأداء المتميز
- 5- إعداد هيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والمرونة
- 6- بناء ثقافة المصرف على الإيجابية والنجاح في تقديم الخدمات والتركيز على الزبون والولاء الوظيفي والعمل الجماعي

9 استراتيجية العمليات التجارية الدولية

- 1- ضمان الامتثال بتشريعات UCP 600
- 2- العمل مع مسؤولي العلاقات لإعداد وتصميم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الزبائن
- 3- تنفيذ المعاملات بنسبة خطأ 0%
- 4- تحديثات فورية بحالة المعاملات
- 5- بناء سمعة تتميز بالدقة والانتظام في العمل



هذه النسخة من التقرير السنوي 2022
محدودة التداول وخاصة بالجمعية العمومية